



في المناقشة أن يدرجوا أسماءهم في القائمة في أقرب وقت ممكن.

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم: السيد مارتيني - هيريرا (غواتيمالا)  
(نائب الرئيس)

السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية):  
إذا كان النظام العالمي القديم قد انتهى، فإن إدارته القديمة يجب أن تنتهي معه. وإذا كان هناك نظام عالمي جديد بالفعل فإنه يحتاج إلى إدارة جديدة. فمجلس الأمن بشكله الحالي لا يعكس الواقع الدولي الجديد، بل الوضع الدولي في نهاية الحرب العالمية الثانية. أما اليوم وبين انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتهاء الحرب الباردة فإن صورة العالم قد تغيرت، وصورة الأمم المتحدة نفسها قد تبدلت، وبات عدد أعضائها حوالي أربعة أضعاف عددها يوم ولادتها.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

### البند ٣٣ من جدول الأعمال

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن  
وزيادة هذه العضوية:

ولذلك وجدنا عددا كبيرا من المتكلمين في المناقشة العامة في بداية هذه الدورة قد تطرقوا إلى مسألة إعادة النظر في عضوية مجلس الأمن، بغية تمكينه من الاضطلاع بدور حاسم يتناسب مع المهام والسلطات التي عهد بها إليه في ميثاق الأمم المتحدة. وهذا يتأتى عن طريق تحقيق زيادة عادلة في عضوية مجلس الأمن وإجراء مراجعة شاملة لأساليب عمل المجلس وعملية اتخاذ القرار.

تقرير الأمن العام (A/48/264 و Add.1 و Add.2 و Add.2/Corr.1 و Add.3 و Add.4)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول، أود أن أقترح أن تقفل قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند اليوم ظهرا. وإذا لم أسمع اعتراضا، سيتقرر الأمر على هذا النحو.

لقد أكد وزير خارجية بلادي في بداية هذه الدورة أننا:

تقرر ذلك.

"لا نجد إطارا أفضل من الأمم المتحدة لتعزيز الحوار والتعاون الدوليين. ولكي يعطي هذا الحوار نتائج إيجابية ومثمرة لمصلحة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

ولهذا أطلب من الممثلين الذين يرغبون في الاشتراك

Distr. GENERAL

A/48/PV.61

22 December 1993

ARABIC

هذا المحضر قابل للتصويب .  
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.  
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وممارسة أعضائه الدائمين لامتياز حق النقض الذي ينظر إليه على اعتبار أنه يشكل مفارقة تاريخية، وأنه غير ديمقراطي ومخالف للمبدأ الأساسي وهو أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة متساوية في الحقوق والواجبات. ولذلك دأبت بلدان حركة عدم الانحياز التأكيد على ضرورة إضفاء الصبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية، أو بعبارة أخرى السعي إلى مزيد من المشاركة في عملية اتخاذ القرار. ومن هنا يرى وفد بلادي أن النظر في إعادة هيكلة مجلس الأمن يجب ألا يقتصر هذه المرة على تحقيق زيادة عادلة في عضوية المجلس، بل أن ينطوي على إجراء مراجعة شاملة لأساليب عمل المجلس وعملية اتخاذ القرار.

لقد كان حق النقض استجابة لظروف وحقائق لم تُعد قائمة الآن. ويبدو لبعض الوفود أن هذا الحق أصبح الآن مَلغى من حيث الممارسة، آخذين بعين الاعتبار أنه لم يمارس مؤخرا على الرغم من حدوث أزمات دولية، ولكن هذا لا يضمن عدم ممارسته من جديد. ولذلك لا بد من إلغاء حق النقض إذا أمكن أو فرض قيود على استخدامه، وخاصة أن استعمال هذا الحق منذ إنشاء المجلس كان بغرض فرض الحلول رهنا بتحقيق مصالح الدول الدائمة العضوية، الأمر الذي شكل عائقا أساسيا في تحقيق الدور المنوط بالمجلس، وهو المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى مساعي بعض الدول القائمة الدائمة العضوية في المجلس إلى توسيع نطاق مهامه وأنشطته بما يجاوز أحكام الميثاق ويقوض في حالات أخرى ولايات أجهزة أخرى في الأمم المتحدة، مما أثار التشكيك في قانونية إجراءاته في بعض المناسبات، هذا بالإضافة إلى أن هناك شعورا لدى البعض بأن المجلس يميل إلى التصرف بسرعة بشأن المسائل التي يكون فيها لهؤلاء الأعضاء الدائمين في المجلس مصالح مباشرة. ولذلك لا بد من التأكيد هنا على ضرورة أن يكون دور المجلس مطابقا لولايته كما هي محددة في ميثاق الأمم المتحدة حتى لا يكون ثمة تعدد على سلطة وحقوق الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية.

إن طرق عمل المجلس وعلاقاته مع الأجهزة الأخرى في المنظمة ظلت على حالها دون تغيير عمليا منذ إنشاء المجلس، أي منذ نصف قرن من الزمن. فالمجلس لا يزال يعمل استنادا إلى نظام داخلي "مؤقت" ينظم أجهزته ويتخذ قراراته. ونعتقد أنه قد آن الأوان لاعتماد نظام داخلي نهائي.

الجميع فإنه يتطلب إعادة هيكلة الأمم المتحدة، بإدخال الإصلاحات الديمقراطية على صنع القرار فيها، ليأتي معبرا عن رأي الأغلبية. إذ ليس من المعقول - على سبيل المثال - أن يصار إلى استغلال آليات الأمم المتحدة أحيانا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول بذريعة أو بأخرى، قبل أن يتاح للدول الأعضاء نفسها إدخال الإصلاحات المطلوبة على المنظمة الدولية، بما يضمن التمثيل العادل في أجهزتها الرئيسية، وعدم استخدام الانتقائية والمعايير المزدوجة في التعامل مع القضايا المصيرية للدول الأعضاء". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعين، الجلسات العامة، الجلسة ١٤، ص ١٨)

إن زيادة عضوية مجلس الأمن ستزيد من فعالية عمله وقدرته على النهوض بمسؤوليته الأساسية بموجب الميثاق، وهي صون السلم والأمن الدوليين، وتتيح الفرصة للمجلس لإجراء مناقشات أهم وأكثر ديمقراطية حول المسائل الكبرى بصورة عادلة ومنصفة، وتضمن أن تأتي القرارات التي يتخذها المجلس ممثلة لإرادة المجتمع الدولي تمثيلا فعليا، مما سيعزز شرعية إجراءاته ويشجع الامتثال لقراراته.

ومما لا شك فيه أن إحداث زيادة عادلة في عضوية مجلس الأمن، الذي أعاق عمل عمومه الإجراءات التي اتخذها أعضاؤه الدائمون على مدى عقود، لن يعيق فعالية أدائه، بل سيعزز من قدرات المجلس ليعكس على نحو أفضل شواغل الدول الأعضاء في المنظمة التي يبلغ مجموعها الحالي ١٨٤ دولة أغلبها من البلدان النامية التي تتوفر لديها القدرة والإرادة على المساهمة في تحقيق السلم والأمن الدوليين عن طريق أنشطة حفظ السلم وغيرها من الأنشطة. ولذلك بات من الضروري الآن إدخالها في فئة الأعضاء الدائمين بإضافة عضو دائم جديد عن كل منطقة نامية، كأن يتم تخصيص مقعد عربي دائم في المجلس مع كافة الصلاحيات، يتم شغله بالتناوب وفق آلية يتم الاتفاق عليها ضمن المجموعة العربية. فتخصيص مقعد عربي دائم في المجلس سيعزز بلا شك دور مساهمة الدول العربية في حفظ السلم والأمن الدوليين.

إن مجلس الأمن لا يزال يعتبر أقل هيئات الأمم المتحدة الرسمية برمتها تمثيلا وديمقراطية، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى عدم تساوي التمثيل الجغرافي فيه

في المناخ السياسي الدولي الجديد الذي غالبا ما يتم الحديث فيه وبصورة متزايدة عن عالم مترابط ومتكافل تبرز فيه المشاركة في عملية صنع القرار كحق أساسي لكل الدول.

**السيد سومافيا (شيلي)** (ترجمة شفوية عن

الاسبانية):

تبدأ الجمعية العامة اليوم نظرها في مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته. ونحن نعرف جميعا أن هذه مسألة حاسمة الأهمية بالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة. وليست المسألة مجرد مناقشة الجوانب العملية لزيادة عضوية المجلس، ولكن تبيان آرائنا في الدور الذي ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع به، والدور الذي لا ينبغي أن يقوم به، في عالم ما بعد الحرب الباردة: وبعدها المسألة هذان أساسيان.

لقد تجلت الأهمية الكبرى لهذه المسألة أثناء المناقشة العامة لهذه الدورة، وهي المناقشة التي أشار فيها معظم رؤساء الدول ووزراء الخارجية إلى هذه المسألة.

ولقد ذكر مرارا في هذه القاعة أن التغييرات الحالية على الساحة الدولية استثنائية في عمقها وفي محتواها وفي سرعتها. هذا صحيح بالتأكيد، ولا تستطيع الأمم المتحدة أن تتجاهل هذه التغييرات. إن التكيف مع الاحتياجات الحالية للمجتمع الدولي يجعل الإصلاح واجبا حتميا.

إن مجلس الأمن جامد في هياكله ونشيط أكثر مما يلزم في قراراته، وهذه صيغة محذوفة بالمخاطر.

إن شيلي تعتقد أن هذه الإصلاحات الرئيسية يجب أن تتضمن اتفاقا سياسيا صلبا وواسعا يجسد إرادة غالبية الدول. وفي هذا التوافق في الآراء، لن يكون هناك غنى عن تأييد الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن.

إننا نرحب برأي الأمين العام المعرب عنه في تقريره عن أعمال المنظمة، ونتفق معه تماما، بأن

"مسألة هيكل عضوية مجلس الأمن تتسم بأهمية حاسمة، وأتطلع إلى أن تحل المسألة بقدوم الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة". (A/48/1، الفقرة ٤٠)

كما أن أسلوب العمل الحالي في مجلس الأمن يعتمد اعتمادا كبيرا على الأعضاء الدائمين الخمسة الذين يحاولون كما يبدو بطريقة ما العمل على تسهيل التحكم في المجلس، وعلى المشاورات غير الرسمية المغلقة التي أصبحت ممارسة جارية ويومية للمجلس أشبه ما تكون بالطقوس.

وهذه المشاورات تحرم غير الأعضاء في المجلس من فرصة الاشتراك في المناقشات الضرورية السابقة لاتخاذ القرارات. كما أن الطريقة المتبعة حاليا للإعلان عن اجتماعات المجلس تجعل من الصعب على غير الأعضاء تغطية الاجتماعات، وخاصة تلك التي تعقد بعد إجراء مشاورات غير رسمية.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن لم يقم إلا منذ أيام قليلة بنشر تفاصيل بنود جدول الأعمال المقرر مناقشتها في الجلسات المعلن عنها في "يومية الأمم المتحدة" على غرار ما تفعله الجمعية العامة.

يتضح مما سبق أن عمل مجلس الأمن يفتقر بلا شك إلى الوضوح إلى حد ما، وبما أن التغطية الإخبارية الفنية أمر بالغ الأهمية في شرح أنشطة الأمم المتحدة للعالم بشكل عام، فإن تعيين متحدث باسم مجلس الأمن من شأنه أن ييسر تغطية هذا المجال الهام. فزيادة العلانية في أنشطة مجلس الأمن من شأنها أن تزيد من مصداقيته. كما يمكن أيضا تعيين مقرر خاص من مجلس الأمن لكفالة تعزيز العلاقات مع الجمعية العامة التي تقتصر دورها ولا يزال يقتصر على تلقي موجز لا يعدو كونه مجرد سرد للمسائل التي نظر فيها المجلس. ونعتقد أن التقرير المقدم إلى الجمعية العامة ينبغي أن يكون أكثر شمولاً وتحليلية بغية أن يساهم هذا التقرير في توعية الدول الأعضاء في المنظمة بما يتم اتخاذه باسمهم.

إن التغيير ليس هدفا في حد ذاته، ولكنه وسيلة لا غنى عنها للتكيف مع عالم يتطور. والضرورة الملحة لإجراء التغيير في مجلس الأمن مبنية بوضوح في قرار الجمعية العامة ٦٢/٤٧ المتخذ بتوافق الآراء. فالحالة الدولية المتغيرة والزيادة المطردة في عضوية الأمم المتحدة والحاجة إلى ضمان احترام مبادئ التساوي في السيادة والديمقراطية والشفافية في صنع القرار تحتم إعادة النظر في التكوين الحالي لمجلس الأمن الذي كما قلنا لا يتلاءم مع الحقائق المعاصرة، وذلك بغية تمكينه من الاضطلاع بدوره المطلوب منه

التي لا مفر منها إلى أن نمضي في أسرع وقت ممكن بإصلاح هياكل مجلس الأمن الحالية.

في ضوء ما ذكرناه للتو، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تقدمت شيلي بالمقترحات المحددة التالية التي ينبغي النظر فيها في أي عملية إصلاح لمجلس الأمن.

ينبغي أن يتكون مجلس الأمن مما لا يزيد عن ٢٥ عضواً يمكن تقسيمهم إلى أربع فئات هي: الأعضاء الدائمون؛ والأعضاء الدائمون دون حق النقض؛ والأعضاء الإقليميون الذين يخدمون لفترة طويلة؛ والأعضاء غير الدائمين.

الفئة الأولى - مجموعة الأعضاء الدائمين الذين لهم حق النقض - من شأنها أن تتكون من الدول التي لها هذا الحق حالياً في مجلس الأمن.

والفئة الثانية من شأنها أن تتكون من عضوين دائمين جديدين دون أن يكون لهما حق النقض وأن تضم أمتين لديهما اليوم قدرة حقيقية على أن تسهما اسهاماً كبيراً في أعمال المجلس، بالنظر إلى الإمكانية الاقتصادية والسياسية التي تتمتع بها؛ وأشير إلى اليابان وألمانيا.

ومن شأن الفئة الثالثة أن تتكون من الأعضاء الإقليميين الذين يخدمون لمدة طويلة. ومن شأن هؤلاء الأعضاء أن يكونوا من دول العالم النامي التي، نظراً لما لها من أهمية محددة، يمكن أن تنضم إلى المجلس بوصفها ممثلة لأقاليمها أو مناطقها دون الإقليمية، وهم أيضاً لن يكون لهم حق النقض. وهؤلاء الممثلون الإقليميون الذين يخدمون فترة طويلة من شأنهم أن يكونوا أعضاء لفترات أطول من فترات الأعضاء غير الدائمين وأن يكونوا مؤهلين لإعادة انتخابهم على الفور. وبالتالي إن طول فترة عضوية بلد من البلدان في المجلس من شأنه أن يتوقف على إرادة كل منطقة. وبناءً على نتيجة هذه التجربة، من شأن المجموعات الإقليمية أن تتمكن من أن تقرر بأن تطلب أن يوضع بعض أعضائها في فئة الأعضاء الدائمين دون حق النقض. وإن طرائق هذه الفئة من العضوية من شأنها أن تقتضي بالتأكيد القيام بدراسة تفصيلية متعمقة، ونحن على استعداد للنظر فيما قد تقترحه دول أخرى في هذا الصدد.

والفئة الأخيرة، فئة الأعضاء غير الدائمين؛ من شأنها أن تتكون من أعضاء ينتخبون بنفس الطريقة

ترى حكومتي أننا في إعادة هيكلة المجلس يجب أن نركز بصفة خاصة على تعزيز فعالية عمله وطبيعته التمثيلية وشرعيته.

ونتشاطر الرأي بأن التغيير في مجلس الأمن يجب أن يحسد الوقائع الدولية الحالية عن طريق انضمام الدول العالمية الجديدة إلى عضويته. إن انضمامها يجب أن يشير إلى الالتزام الحقيقي والحازم بالمهمة الحساسة المتمثلة في صيانة السلم والأمن الدوليين.

وبالتالي من الأساسي لمجلس الأمن الذي يتصرف باسم جميع أعضاء المنظمة، عملاً بالمادة ٢٤ من الميثاق أن تجسد عضويته على نحو كاف الزيادة في عضوية المنظمة، وكذلك تنوع هذه العضوية الإقليمية والسياسي والثقافي والديني. وهذه الزيادة في عضوية مجلس الأمن، التي ينبغي أن تكفل التمثيل الأفضل والأصح لجميع الدول الأعضاء، ينبغي ألا تؤثر على فعالية هذا الجهاز الحيوي في منظومة الأمم المتحدة وعلى سرعة عملية صنع القرارات فيه، عند الاقتضاء.

وفيما يتصل بحق النقض، ترى شيلي من منطلق مبدئي أن الفيتو ليس آلية ديمقراطية. ولكننا نرى أنه ليس من العملي في الوقت الحاضر إصلاح حق النقض. ونسلم بأن أعمال المجلس قد يسرها مناخ تحسن التعاون وتوافق الآراء السياسي وهو المناخ الذي ساد في هذه المرحلة الجديدة من العلاقات الدولية، ومن النتائج الإيجابية جداً لذلك هو الحد من استخدام حق النقض.

وعلى أساس تلك التجربة ربما يمكن للمرء أن يستكشف صيغاً قد تنظم استخدام حق النقض في المستقبل. وعلى سبيل المثال أعتقد أن بالإمكان التفكير في لفئة ديمقراطية كبرى تتمثل في أن تقوم الدول الخمس التي تتمتع بحق النقض في مجلس الأمن قياماً طوعياً بنبذ استخدامه في قرار واحد من القرارات الحاسمة والرمزية للمنظمة: وهو انتخاب الأمين العام للأمم المتحدة. ومن شأن هذه أن تكون لفئة ديمقراطية كبرى من جانب الدول الخمس.

إن تقرير الأمين العام (A/48/264 و Add.1-4) يتضمن تعليقات مقدمة من ٧٥ دولة عضواً بشأن هذه المسألة. وإن تحليل هذه الملاحظات يبين أنه يوجد توافق واضح في الآراء في المجتمع الدولي بشأن الحاجة

قراراته. وعلينا أن ندرس بدقة أكبر الأهداف المنشودة الحميدة بالمقارنة بالوسائل الحقيقية المتاحة لبلوغ تلك الأهداف.

وعلى مجلس الأمن أن يجد السبيل الصحيح، وهو عند نقطة بين جمود الماضي ونشاط الحاضر، بحيث يمكنه الاضطلاع على نحو يتسم بالمسؤولية بعمله الفائق الأهمية المتمثل في صيانة السلم والأمن الدوليين، ونحن نعرف أن ذلك صعب. ونعلم أن الذين هم ضحايا مختلف الأزمات الحاصلة في العالم يأملون أن يكون بوسع الأمم المتحدة أن تفعل شيئاً لصالحهم. ونعلم أنه عقب كل قرار يتخذه مجلس الأمن ترى بلدان عن وجه حق أن من الأساسي أن تتخذ إجراءات على نحو سريع وفعال. وهناك بالطبع الكثير من المنجزات التي تحققت مؤخراً، والتي تستأهل ثنائنا وتأييدنا. إلا أننا نعرف أيضاً أن المنظمة ليست مستعدة على نحو واف لأن تضطلع بهذه الأعمال. وهي تمضي في سبيل غاص بالألغام، وقد حدثت بالفعل تفجيرات تكفي لأن نفهم أن صورة الأمم المتحدة ككل ومصادقيتها، وليس مجلس الأمن فحسب تتأثران تأثيراً سلبياً.

وإذا ما تذكرنا ديباجة الميثاق، فإن علينا أن نخلص إلى أنه لا يمكن أن يكون مصير الأمم المتحدة أن تصبح رجل شرطة العالم فيما بعد الحرب الباردة؛ وللأسف، فإن هذه هي الصورة التي تقدمها لنا مؤخراً.

وإذا كان علينا أن نحدد بوضوح مهام مجلس الأمن في المستقبل، فيجب أن نعي أن نطاق مفهوم الأمن ذاته يحتاج إلى توسيع.

إن المصادر الرئيسية للزعزعة في العالم هي التوترات الاجتماعية التي تتفجر بشكل منتظم أمام أعيننا في شتى مناطق العالم. فقد استعصنا عن خطر القنبلة النووية بواقع "القنبلة الاجتماعية".

واليوم، إن أكبر خوف وأقواه والأكثر انتشار هو خوف الأفراد، ويسببه عدم احترام كرامة الإنسان. ويطلق على أوجه الخوف التي يعانيها الناس في حياتهم اليومية مسميات الفقر؛ والبطالة؛ والعنف في البيت وفي الشوارع وفي السياسة؛ والتفكك الاجتماعي؛ وإحساس كبير بالاستبعاد والتهميش والتمييز. ولو أردنا حقيقة ضمان السلم والأمن الدوليين فيجب علينا أولاً أن نعتمد حلولاً وقائية لهذه المشاكل، لأنها تكون في أحيان كثيرة السبب المباشر للصراعات العلنية التي يتعين على مجلس الأمن أن يتناولها في وقت لاحق.

التي ينتخب بها الأعضاء غير الدائمين حالياً؛ وبعبارة أخرى، يكون هناك توزيع جغرافي عادل ويخدمون مدة سنتين دون أن يعاد انتخابهم.

وكل هذا من شأنه أن يمكن من تلبية التطلعات الفردية والإقليمية والمواءمة بينها على نحو أفضل، وأن يكمل في الوقت ذاته التوازن في عضوية مجلس الأمن ومداولاته وعملية صنع القرارات فيه.

ونعتقد أن أي عملية إصلاح لن تكون كاملة ما لم تتضمن عنصرين نعتبرهما بالغى الأهمية، ألا وهما الحاجة إلى الوضوح في صنع القرارات في مجلس الأمن، وإلى المعلومات المتصلة بعمله التي ينبغي توفيرها للهيئات الأخرى في المنظومة، ولا سيما الجمعية العامة. منذ فترة من الوقت ما برحت مختلف الدول الأعضاء تعرب بصفة متكررة عن هذه الفكرة. ولقد فعلت ذلك في تعليقاتها المقدمة إلى الأمين العام وفي البيانات التي أدلى بها في المناقشة العامة في هذه الدورة. ويسرنا أن بعض الاقتراحات المقدمة قد أخذت في الاعتبار وأن مجلس الأمن قد طبقها في الأشهر القليلة الأخيرة. وعلى وجه الخصوص نود أن نبرز اللفتة الرمزية والسياسية لسفير البرازيل، سعادة السيد رونالدو موتا ساردنبرغ، الذي قام شخصياً، بصفته رئيساً لمجلس الأمن، بعرض تقرير مجلس الأمن (A/48/2) على الجمعية العامة هذا العام. ولكن ثمة القدر الكبير الذي يتعين القيام به، وهذه فرصة طيبة لمناقشة بعض التدابير العملية التي يمكن اتخاذها.

إن العهد الحالي من التعاون الأكبر بين الدول الكبرى قد مكّن مجلس الأمن من العمل بصورة مكثفة دعماً للسلم والأمن الدوليين باتخاذ عدد أكبر من المقررات والبيانات الرئاسية مما كان عليه الحال في الماضي. وكذلك اتخذت قرارات بتكرار أكبر لإنشاء عمليات حفظ السلم في مختلف أجزاء العالم، وهذا يعني أن آلاف الرجال والنساء يسهمون اليوم اسهاماً قيماً كجزء من هذه العمليات.

إننا نرحب بإعادة تنشيط هذه الهيئة من هيئات الأمم المتحدة ولكن في الوقت ذاته علينا أن نمارس الحذر في تحليل الطريق الذي سيسلك في المستقبل والوسائل الحقيقية، السياسية والمادية والتنظيمية، المتوفرة للمنظمة من أجل التنفيذ الفعال لقراراتها. وليس هناك ما يضعف المنظمة إلى هذه الدرجة أكثر من عجز مجلس الأمن عن كفالة تنفيذ

الأعضاء وشتى المجموعات الإقليمية التي تتكون منها منظمنا.

وختاماً، ليس فيما قلته أي شيء يخفف بأي طريقة من الطرق التزام شيلي بالدور المركزي لمجلس الأمن. إننا نريد المزيد من الوضوح، والمزيد من الفعالية، والمزيد من الحكمة. ولكننا نريد أيضاً أن نواصل المشاركة في عمليات السلم التي نراها ذات صفة، والتي تستهدف بشكل عام توطيد مسؤولية المنظمة في صون السلم.

السيد تشيو (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

عندما خاطب وزير خارجية بلدي السيد وونغ كان سينغ الجمعية العامة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أجرى تحليلاً لضرورة الإصلاحات في مجلس الأمن والأهداف المحتملة لها بنهج يستبق المشاكل التي قد تنشأ. وقد رأينا بالفعل بعض هذه المشاكل، التي ظهرت في المناقشات غير الرسمية بشأن مشروع القرار الذي يوصي بإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية للنظر في كل جوانب مسألة الزيادة في عضوية مجلس الأمن وأمور أخرى تتصل بمجلس الأمن. وتقترب هذه المشاكل بمسألتي الولاية الضيقة مقابل الولاية الواسعة للفريق العامل المعني بالنظر في عملية إصلاح المجلس. وإذا ألقينا نظرة على المستقبل القريب، يمكننا أن نتوقع أن جميع المسائل، بما في ذلك الأسس أو المعايير التي ستستخدم في انتقاء أي أعضاء جدد، ستحتاج إلى معالجة وافية في مناقشات الفريق العامل المفتوح العضوية في عام ١٩٩٤.

ويود وفد بلدي أن يؤكد على أن نهج بلدي تجاه قضية إصلاح المجلس يستند إلى مقدمة منطقية مفادها أن هذه الممارسة تجري من أجل المنفعة العامة لجميع الأعضاء. فهو لذلك نهج منصف ومتوازن. وهو يتضمن ضرورة اشتراك جميع أعضاء الأمم المتحدة في هذه المسألة بدرجة معينة من تفتح الذهن، وبروح التوفيق والاستعداد للعمل لتحقيق توافق الآراء. وبينما يتعين على كل دولة عضو أن تحمي أهدافها ومصالحها الوطنية، فإن هذا النهج ينبغي أن يتضمن تقديراً للمصالح الأعم للأمم المتحدة ولجميع أعضائها بشكل عام. فالإصرار على نحو صارم وغير مرن على مناقشة بعض المسائل دون غيرها سيؤدي بالتأكيد إلى الشلل. وهذا هو السبب الذي يجعلنا نفضل طريقاً من شأنه أن يسمح بالنظر في كل الأمور المتصلة بمجلس الأمن. وفي

والتحدي الرئيسي المائل أمام الأمم المتحدة اليوم هو المساعدة في تعزيز الأمن الإنساني في كل مجتمعاتنا. ويجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة على إعطاء الأولوية السياسية لتحسين معيشة المستضعفين والمحرومين.

وإذا نظرنا إلى الأمور بهذه الطريقة اتضح أن مجلس الأمن، باستثناء بعض حالات الطوارئ الانسانية، ليست لديه الآليات اللازمة لحل المشاكل الرئيسية الناجمة عن التوترات الاجتماعية. فالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن حلها بالقوات أو الجزاءات أو التدابير الإلزامية. وحلها لا يتحقق إلا بالتنمية - التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية الثقافية، وتنمية المعرفة والإبداع، وتحسين أحوال معيشة الشعوب.

وبالنسبة لكل مجتمعاتنا، إن التنمية الترياق الشافي لانعدام الأمن. وهي بمعناها الأعماق الدبلوماسية الوقائية الحقيقية لعصرنا. إن وجهة النظر تلك ليس من الصعب فهمها من الناحية الفكرية، غير أن لها آثاراً عملية كبيرة المغزى. فهي تعني أن هذه المشاكل الأمنية لا يمكن معالجتها في مجلس الأمن، لأنه ليس لديه الولاية أو الآليات اللازمة لحلها. فهذه أمور تنتمي على نحو مشروع إلى الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والبرامج والوكالات المتخصصة والهيئات المالية والتجارية الدولية.

وبالتالي نعتقد أن ممارسة فرض تدابير إنفاذية بموجب الفصل السابع من الميثاق استخدمت في أحيان أكثر كثيراً من اللازم في ظروف كان من الممكن حل الكثير من المشاكل فيها في الوقت الحسن بمقتضى أحكام الفصل السادس المتعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات وعلاوة على ذلك، إن التكلفة العالية لهذه العمليات تؤثر بشكل خطير على الموارد المالية والبشرية المتاحة للمنظمة. كما أنها تعرض للخطر تنفيذ خطط وبرامج المساعدة والتعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية، اللذين هما من بين المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة.

إن شيلي على استعداد للمساهمة بنشاط - كما نفع الآن - في السعي من أجل التوصل إلى توافق آراء سياسي بالغ القوة وعلى نطاق أوسع يمكن أن يؤدي إلى إختتام ناجح للنظر في البند المعنون "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية". ومن الواضح أن هذا سيأخذ في الاعتبار مصالح الدول

على عاتق مجلس الأمن، فينبغي أن يستوفي أعضاؤه الدائمون بعض الشروط وأن يتحملوا مسؤوليات محددة وأن تقع عليهم واجبات إضافية. والبلدان التي توافق على القبول بهذه الواجبات التي ستزيد من فعالية الأمم المتحدة في حقبة ما بعد الحرب الباردة هي وحدها التي يجب النظر في منحها مركز العضوية الدائمة المميز.

وبعض معايير العضوية الدائمة حددها بالفعل وزير خارجيتي في بيانه أمام هذه الجمعية. ولن أكررها هنا. ثمة معايير إضافية للعضوية الدائمة هي: أولاً، أن من الضروري أن يكون من تقاليد العضو الدائم المستقرة الطويلة الأمد أن يسلك سلوكاً يتفق ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وبخاصة فيما يتعلق بتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، والإمتناع عن استخدام القوة للنيل من الاستقلال السياسي أو السلامة الإقليمية لأي دولة أو التهديد باستخدامها.

ثانياً، ينبغي أن تكون للعضو الدائم الإرادة والقدرة على وضع الموارد المادية وكذلك الموارد المدنية والعسكرية تحت تصرف الأمم المتحدة في حالة نشوب أزمة.

ثالثاً، يجب أن يكون للعضو الدائم سجل ميداني حسن فيما يتعلق بإسهامه في صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يوضح أيضاً أنه عضو مسؤول وفعال بالأمم المتحدة من خلال الإسهام إسهاماً موضوعياً في الجوانب الأخرى لأنشطة المنظمة، بما في ذلك، في جملة أمور، توطيد ودعم التعاون الاجتماعي والاقتصادي الدولي وتوفير مساعدة كبيرة للبلدان النامية.

أخيراً وليس آخراً، ينبغي ألا ينتخب العضو الدائم إلا إذا كان يحظى بدعم كل أعضاء الأمم المتحدة أو بتوافق آرائهم. وذلك حتى نميز بين انتخابه وبين انتخاب الأعضاء غير الدائمين، الذين لا يتطلب انتخابهم إلا الحصول على أغلبية ثلثي الأصوات.

والدول الصغيرة، بأي تعريف، تشكل أغلبية أعضاء الأمم المتحدة. ومن ثم، ينبغي النظر إلى قضية إصلاح المجلس من منظور الدول الصغيرة. والدول الصغيرة ضعيفة وحساسة فيما يتعلق بالتهديدات لرفاهيتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولذا، فإن للدول الصغيرة مصلحة متصلة في كفالة وجود مجلس أمن مستجيب وفعال تقع عليه المسؤولية الأولى عن

رأينا أن المناقشات يجب بالضرورة أن تدرس زيادة العضوية بالإضافة إلى الأمور الأخرى المتصلة بمجلس الأمن مثل سير العمل في المجلس بفعالية وكفاءة وعلاقات المجلس بالأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

ويتناول وفد بلدي عملية إصلاح المجلس من ثلاثة مناهج أولاً، نحن نتناول مسألة الحاجة إلى قيادة عالمية لمعالجة المشاكل التي ستواجه الأمم المتحدة في المستقبل القريب. ومما لا شك فيه أنه يجب أن تواصل الأمم المتحدة توفير القيادة العالمية الضرورية في عالم ما بعد الحرب الباردة. فبالرغم من كل شيء، ما زالت الأمم المتحدة المنظمة العالمية الوحيدة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين - وينبغي أن تبتثق مقدرة الأمم المتحدة على أن تعالج بفعالية قضايا السلم والأمن الدوليين بدورها من مجلس أمن قوى وفعال يظل يشكل لبه الأعضاء الدائمون.

ما هي إذن الإلتزامات التي يجب أن يضطلع بها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن في العقود القليلة القادمة؟ في رأينا أنه يجب أن تواكب ميزة المركز الدائم المسؤولية الدائمة عن القيادة العالمية والأعباء المالية والمادية التي تقترن بهذه المهمة. فالامتيازات والمسؤوليات تسير جنباً إلى جنب.

وفي مؤتمر سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥، اقترحت المكسيك التمييز بوضوح بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين. وأوضحت أن المركز المتميز للأعضاء الدائمين يجب ألا يستند إلا إلى المبدأ القضائي القائل بأن الحقوق الأكثر شمولاً تمنح للدول التي تتحمل أكبر الإلتزامات. واقترحت المكسيك أن تضاف العبارة "باعتبارها الدول التي تتحمل أكبر مسؤولية عن صون السلم" لوصف الدول ذات المقاعد الدائمة في المجلس. إلا أن هذا الاقتراح الجدير بالثناء لم يؤخذ به، وإن كان الأعضاء الخمسة الدائمون من الناحية العملية قد قبلوا عموماً هذه المسؤولية المضافة.

وهذا المثال يوضح مدى صعوبة قضية العضوية الدائمة في ١٩٤٥، ومدى الصعوبة التي ظلت عليها هذه القضية بعد ٥٠ سنة ومسؤوليات أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما مسؤوليات الأعضاء الدائمين، ينبغي أن تدرس دراسة متأنية على ضوء الحالة الدولية الجديدة.

ويؤيد وفدي الفكرة القائلة بأنه إذا كانت المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين تقع

السيد الرئيس، بفضل مهارتك الدبلوماسية الأكيدة وبروح التعاون بين الأعضاء في التصدي لهذه القضية الحيوية، ما من شك أن المفاوضات الصعبة التي سيضطلع بها الفريق العامل المفتوح العضوية ستتوج تحت توجيهك بالنجاح. وعند انتهاء هذه الممارسة، إذا ما أمكننا أن نقول بأمانة إن منظومة الأمم المتحدة ذاتها قد بدأت تتغير إلى الأفضل وللمصلحة العامة لكل الأعضاء وللمصلحة الأمم المتحدة ذاتها بوصفها منظمة دولية، سيمكننا حينئذ أن نقول حقاً إن الممارسة كانت مفيدة.

**السيد كالباجيه (سري لانكا)** (ترجمة شفوية عن

الانكليزية):

إن قرار الجمعية العامة ٦٢/٤٧ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ يطلب إلى الأمين العام أن يدعو الدول الأعضاء إلى تقديم ملاحظات خطية بشأن احتمال إعادة النظر في عضوية مجلس الأمن. إن وجهات نظرهم معروضة علينا في الوثائق A/48/264 و Add.1 و Add.2 و Add.2/Corr.1 و Add.3 و Add.4.

ثمة اتفاق واضح حول ضرورة زيادة عضوية مجلس الأمن، وتوجد أساساً ثلاث حجج تدعم ذلك. أولاً، ارتفعت عضوية الأمم المتحدة من ١١٣ عضواً في ١٩٦٥ - إلى ١٨٤ عضواً في ١٩٩٢. ثانياً، في الحالة الدولية المتطورة، التي وصفها كل الأعضاء بأنها إيجابية، يسود إحساس صحي بأن المشاركة المتكافئة والتمثيل الأكثر توازناً والتوازن السياسي إنما هي أمور حيوية للنهوض لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ثالثاً، الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن، ليست الآن عاكفة على أداء وظائفها التقليدية بصورة أعمق فحسب، بل إنها بدأت تعمل أيضاً في مجالات أنشطة جديدة تماماً تؤثر على كل الدول على نحو لم نعهده من قبل.

وإذا كانت المسألة زيادة حجم المجلس بصورة بحتة، فيمكن التوصل إلى صيغة مناسبة على أساس نسبة الزيادة في عضوية الأمم المتحدة، وسري لانكا تؤيد زيادة أعضاء مجلس الأمن إلى عدد يتراوح بين ٢١ و ٢٥ عضواً.

ومعيار تحديد التوزيع العادل للمقاعد الجديدة سيكون أكثر تعقيداً. فما يسمى بالتوزيع الإقليمي للمقاعد يشتمل على ما يزيد بكثير عن الجغرافيا. فإذا استندنا إلى التصنيف الإقليمي التقليدي المطبق في

صون السلم والأمن الدوليين. ثانياً، ينبغي أن تكفل الدول الصغيرة العمل الفعال والكفء والحسن التنظيم لأدوات صون السلم والأمن الدوليين - وهي أنشطة الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم. وإلا، فإن هذه الأدوات ستصبح عبئاً على المجتمع الدولي، إذ أنه عندما تقوم حاجة حقيقية إليها، كما هو الحال في حالات استخدام القوة أو التهديد باستخدامها للنيل من استقلال الدول السياسي أو سلامتها الإقليمية، فقد لا تكون للمجتمع الدولي حينئذ الإرادة أو الموارد لردع هذا العدوان.

وباختصار، يجب أن يعمل مجلس الأمن على نحو فعال وكفء. ونؤكد على ضرورة أن يمثل ذلك المبدأ الأساسي الذي نهتدي به في ممارسة إصلاح مجلس الأمن، أكثر من مجرد الحجم ودرجة التمثيل.

ومنظورنا الثالث هو أن نسأل عن شكل المشاكل التي سيواجهها مجلس الأمن في المستقبل. وبعض المشاكل بدأت تظهر بالفعل، وهي مشاكل التخلف، والتضخم السكاني، والمرض، والتدهور البيئي، وانتشار أسلحة التدمير الشامل، والحركات القومية المتنافسة، ويمكن أن تندرج جميعها في إطار مسألة كيفية تمكين ٨ إلى ١٠ بلايين إنسان يعيشون على كوكبنا المزدحم بالسكان من التعاون والتقيد بالأغراض الموضحة ببلاغة رائعة في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة.

إن الأمم المتحدة ستكون الأداة الدولية الأساسية التي يتجه إليها المجتمع الدولي، وبخاصة الدول الصغيرة، لتفصل على نحو محايد بين الطلبات المتنافسة ولتصون السلم والأمن الدوليين. وسيتعين على الجمعية العامة، بوصفها هيئة الأمم المتحدة الأكثر تمثيلاً، وكذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، أن تطور أو توطد قدرتها على التصدي بفعالية لهذه القضايا عبر الوطنية. وسيتعين على الجمعية العامة المعززة أن تعمل على نحو وثيق مع مجلس أمن أكثر كفاءة.

ومن ثم فإننا نقول إنه ينبغي ألا ننظر إلى إصلاح المجلس نظرة ضيقة الأفق تتركز على قضايا توسيع العضوية، بل إن إصلاح المجلس يتطلب أيضاً دراسة العلاقة بين المجلس والأعضاء بصورة عامة. وبغية أن يحظى المجلس بالمزيد من ثقة الأعضاء بصورة عامة وأن يكفل بالتالي الحصول على المزيد من الدعم، لا بد أيضاً أن يصبح أكثر شفافية وأن يتوخى أساليب عمل تقوم على المزيد من المشاورات.



الآن أيضا لمركز العضوية الدائمة. وبعض الحجج المقدمة دعما لهذه البلدان قوية إن لم تكن أكثر قوة، من الحجج التي اعتبرت سليمة عند إقرار العضوية الدائمة الحالية. فإذا كنا نريد حقا أن نبعث الحيوية في الأمم المتحدة ونعزز مصداقية مجلس الأمن وسلطته الأدبية وفعاليته وطبيعته التمثيلية، وجب علينا ألا نفترض مقدما أن الحالة الحاضرة بالنسبة للأعضاء الدائمين حالة مستمرة. فيجب التفكير بتعمق في وجوب النظر في حصول أية دول إضافية على وضع العضوية الدائمة.

ونظرا للمسؤوليات الخاصة لمجلس الأمن بموجب الميثاق، ينبغي لأي تغيير في تكوينه الحالي وفي حجمه ومسؤولياته ألا يتم إلا بعد دراسة دقيقة للغاية. فيجب تفادي التغيير لمجرد التغيير. والتغيير يجب ألا يتم إلا بعد إيجاد بدائل مقبولة تحسن الوضع الحالي.

وفي هذا الصدد، نرحب بقرب التوصل إلى توافق في الآراء حول تشكيل فريق عامل مفتوح العضوية ينظر في حجم العضوية الجديدة في مجلس الأمن وتكوينها وأساسها وفي مسائل أخرى تتعلق بها. وينبغي للفريق العامل أن يضطلع بدراسة هذه المسائل الحيوية في ظل مناخ من الصراحة والشفافية.

لا يزال المفهوم الأساسي هنا هو أن مجلس الأمن، بغض النظر عن حجمه وتكوينه وسلطاته، يتوقع منه أن يعمل باسم الدول الأعضاء بنفس الطريقة التي يعمل بها أي برلمان أو مؤسسة وطنية تمثيلية تستمد ولايتها من الشعب. وإن لم يعمل باسم من يتوقع أن يعمل باسمهم، فسيفقد مبرر وجوده ومصداقيته، وفعاليته في نهاية المطاف.

وولاية تنفيذ الفريق العامل لمهامه تنطوي على أكثر من مجرد الإجراءات. وتعتقد سري لانكا أن عملية النظر في التمثيل في مجلس الأمن يجب، بايجاز، أولا، أن تهيء الفرصة لجميع الدول لتشارك، على أساس المساواة في السيادة بين الدول؛ ثانيا، أن تدرس كل الجوانب المتعلقة بالعضوية في مجلس الأمن دون قصر الدراسة على التعديلات التي تؤدي إلى زيادة صغيرة في عدد المقاعد حول الطاولة في قاعدة مجلس الأمن؛ ثالثا، أن تبث في قراراتها بتوافق الآراء لتحوز القبول العام.

وسيكمل ذلك الدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي، مما يؤدي بدوره إلى بث قدر أكبر من القوة

الأمم المتحدة، هناك المناطق الخمس وهي افريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وأوروبا الغربية ودول أخرى، وأوروبا الشرقية. إلا أن تطبيق المعيار الإقليمي في مجلس الأمن تميز بتحيز سياسي شديد لأسباب تاريخية. وقد تأثر المجلس بالتشكيل السياسي والأيدولوجي لفترة ما بعد الحرب. فمن ناحية العدد ومن نواح أخرى، عمل ذلك على العمل ضد مصلحة الدول الأعضاء من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي التي لم تحظ بتمثيل كاف. وإن كان للزيادة أن تتم على أساس إقليمي، فإن سري لانكا تعتقد أنه يجب تطبيق ذلك بصرامة مما يبين القوة النسبية لك منطقة.

وفضلا عن مسألة زيادة عضوية المجلس، يدعونا البند الذي نناقشه إلى النظر في أسلوب منصف للتمثيل. وهذا المفهوم يتجاوز مجرد التقسيم الرياضي للزيادة المقترحة في المقاعد.

فالمسألة تنطوي على قضايا أوسع، مثل مفهوم الأعضاء الدائمين. كما أنها تثير التساؤل عما إذا كانت الممارسة الخالصة لحق النقض من جانب الأعضاء الخمسة الدائمين تتماشى مع توقعات الإنصاف ومبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول بموجب الميثاق. وكان من رأي رؤساء الدول غير المنحازة في مؤتمر القمة المنعقد في جاكارتا في العام الماضي أن حق النقض، الذي يكمل دورا خالصا ومسيطرًا للأعضاء الدائمين في المجلس، يتناقض وهدف تحقيق الديمقراطية في الأمم المتحدة، ولهذا تجب إعادة النظر فيه. وتدل التجربة الماضية على أن ممارسة حق النقض أدت في بعض الأحيان إلى شل مجلس الأمن وعجزه عن اتخاذ الإجراء الحاسم. غير أننا يجب أن نسلم بأن استخدام حق النقض مؤخرا لم يتم بنفس درجة استخدامه في الماضي.

هناك أسباب تاريخية تبرر الوضع الحالي للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. ومن المهم ألا نتحاشى الدقة في تعيين الأعضاء الدائمين لأن ذلك يقع بشكل ما في صلب مسؤولية مجلس الأمن عن صيانة السلم والأمن الدوليين. وهناك حقائق سياسية وعسكرية واقتصادية جديدة، بالإضافة إلى عوامل أخرى، ظهرت منذ منح الأعضاء الخمسة الدائمين هذا الوضع الخاص.

يجري التنويه على وجه التحديد ببلدان أخرى وتجري مناقشة وضعها والترويج لها على أنها مؤهلة

يعبر عن تمثيل جغرافي أكثر عدلا.

والملاحظ أن نهجنا شامل. ونحن نعتقد أنه لا توجد معالجة سريعة لمشاكل المجلس وجوانب الخلل فيه. فالأمر يتعلق بمبادئ هامة يجب أن تدرس في ضوء حقائق جديدة. ومن الخطأ التفكير، على سبيل المثال، بأن إضافة عضوين دائمين سيحسن المجلس حقاً. والانشغال بقبول عضوين سيكون مجرد صرف الانتباه عن المسائل الهامة التي يجب بحثها وهي: زيادة عبء العمل، وتزايد الآمال، وأساليب عمل مشكوك في سلامتها، وغياب التمثيل الكافي، والولايات والأهداف الغامضة.

خلال مناقشة البند ١١ من جدول الأعمال، المعنون "تقرير مجلس الأمن"، تناول وفد بلدي بعضاً من هذه المسائل. فقد أعربنا عن قلقنا إزاء ميل الأعضاء الخمسة الدائمين إلى الاحتفاظ لأنفسهم بمعظم الأعمال الموضوعية التي يقوم بها المجلس، محولين "الخمس الدائمين" إلى ما يشبه النادي الحصري. وأبرزنا شعورنا بالقلق من أن مفهوم الأمم المتحدة للأمن الجماعي جرى تقويضه عن طريق تطبيق معيارين بغية خدمة المصالح السياسية لبعض الأعضاء أو نفعهم. ولقد اعتبرنا التدابير التي جاءت متأخرة ويعوزها الحماس الآيلة إلى وضع حد لعدوان صربيا الصارخ على جمهورية البوسنة والهرسك مثالا واضحا على انتقائيه المجلس وفشله في العمل حيال جميع الحالات الضرورية.

إننا لا نزال نعتبر أن عدم رغبة المجلس في إنفاذ قراراته واحترام قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٤٦ و ١٢١/٤٧ اللذين يدعوان إلى وقف الأعمال العدائية وإلى احترام القانون الانساني في جمهورية البوسنة والهرسك؛ سيقوض دون شك مصداقية مجلس الأمن والثقة به ومفهوم الأمن الجماعي. ونوهنا بالموقف المتعذر تبريره الذي اتخذه المجلس حيال الإنكار على حكومة البوسنة والهرسك حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس بصورة جماعية أو فردية بموجب المادة ٥١ من الميثاق.

إن الإصلاح العاجل ضروري لتبديد الملاحظات القائلة بأن المجلس الذي يسيطر عليه الغرب يلجأ على نحو متزايد إلى اتخاذ قرارات يتعذر تبريرها، ويتترك تنفيذها بصورة رئيسية للدول الأعضاء الأخرى، لا سيما دول العالم الثالث. ومثل هذه الملاحظات تركز على عمليات حفظ السلم التي وافق عليها المجلس، والتي تتملص البلدان الكبرى تدريجيا منها لأسباب مختلفة.

والفعالية في إجراءات مجلس الأمن. وهذا، فوق كل شيء، هو هدفنا المشترك.

السيد رزالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

كان وفد ماليزيا من بين ٧٥ وفدا استجابت إلى طلب الأمين العام نتيجة لقرار الجمعية العامة ٦٢/٤٧. وهذا البند من جدول الأعمال من أهم المسائل المعروضة على المجتمع الدولي في جهودنا لجعل الأمم المتحدة أداة حقيقية للعمل الدولي.

وثمة بحث واسع النطاق يجري على جميع المستويات لإيجاد معادلات وهياكل جديدة لمواجهة البيئة الدولية المتغيرة. ويجب أن تكون الأمم المتحدة ذاتها جزءاً من التغير بغية التصدي للمساائل العالمية الحرجة والتنسيق بين أعمال الدول في تحقيق الأهداف المشتركة كما حددها الميثاق.

وقد تم إحراز بعض التقدم المشجع في ممارسة اصلاح الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والميادين الأخرى ذات الصلة. فضلا عن ذلك، هناك عملية مستمرة لانعاش وإعادة تشكيل أعمال الجمعية العامة. وفي ظل كل هذه التغيرات، يتعذر إنكار أن مجلس الأمن أيضا يجب أن يتغير ويتكيف. واصلاح المجلس ضروري لا يعبر عن تمثيل جغرافي أكثر إنصافا فحسب، بل أيضا ليسهم في تعزيز عملية تحقيق الديمقراطية في إطار العملية الحكومية الدولية المتعددة الأطراف.

إن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته جرى تناولها لأول مرة قبل ١٣ عاما، وأصبحت العام الماضي موضوع مناقشة مثمرة أسفرت عن اتخاذ القرار ٦٢/٤٧. وهذه السنة، تتواصل المناقشة ويتسع نطاق المسألة كما ينبغي، من مسألة التمثيل والعضوية إلى جميع الجوانب الأخرى. وجوهر المسألة أن هناك عملية تجري الآن - مهما كانت مضمينة ومعقدة - ترمي إلى تغيير واصلاح المجلس بصورة عامة.

إن موقف ماليزيا الكلي ظاهر في الوثيقة A/48/264 المؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٣. لا أريد أن أتناول التفاصيل، لكنني أؤكد مجددا على النقاط البارزة. أولا، يجب أن يكون اصلاح مجلس الأمن شاملا. ثانيا، يجب أن يوجد وضوح في عملية اتخاذ القرار من جانب المجلس. ثالثا، يجب أن يكون المجلس مسؤولا بدرجة أكبر أمام العضوية العامة. رابعا، يجب على المجلس أن

المزيد من الطبقية إلا تعميق وتشديد جوانب عدم الاتساق الموجودة في المجلس.

إن حق النقض الذي يضمن هيمنة الأعضاء الخمسة الدائمين، يتعين أن تعاد دراسته. ونرى أن حق النقض أصبح يتعذر الدفاع عنه الآن، وهو ينطوي على مفارقة زمنية. وإذا اضطررنا لأن نقبل بنوع من الهيمنة التي تتمثل في جوانب عدم الاتساق داخل المجلس، فلا يسعنا أن نقبل بحالة يكون فيها عضو واحد أو اثنان أو ثلاثة في المجلس أقوى من سائر أعضاء الأمم المتحدة.

لقد حان الوقت للرفض الجماعي لفكرة وجود النخبة التي تواصل اتخاذ القرار بشأن المسائل التي تؤثر على السلم والأمن. فالبرنامج المستقبلي كما هو وارد في "خطة للسلم"، لا يمكن الشروع فيه بالكامل مع وجود مجلس لا يحظى تماماً بثقة الأغلبية ولا هو منبثق من العضوية العامة على نحو عادل. يجب قيام تعاون أوثق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. والقرارات الرئيسية التي تتولد عنها مضاعفات عالمية هامة يلزم اتخاذها بالتشاور الوثيق مع العضوية العامة. ويجب على الأمم المتحدة بعد إعادة تنشيطها أن تتيح وجود جمعية عامة نشطة هي الجمعية التي يجب على المجلس أن يحترم آراءها فيما يتعلق بالمسائل المعروضة عليه.

إن ماليزيا تدرك أن تزايد أعداد عمليات حفظ السلم فرض أعباء مالية شديدة على الأعضاء الدائمين الخمسة. وفي هذا الصدد، لا تعارض ماليزيا النظر في تقاسم الأعباء على نحو أكثر عدلاً. فتلك الأعباء وغيرها من الاعتبارات ذات الصلة يمكن مناقشتها في الوقت الذي تتخذ فيه الأمم المتحدة الخطوات والتدابير الضرورية من أجل إصلاح المجلس.

نظراً للغبة العارمة في إصلاح المجلس، نرحب، سيدي الرئيس، بإجرائكم المشاورات للدفع بهذه العملية قدماً. وإننا على علم بالمبادرات التي يقوم بها بعض الوفود، لا سيما وفدا الهند وسنغافورة، بغية مساعدتكم في هذا الصدد. ونحن أنفسنا أجرينا مشاورات مع مختلف الوفود. ومن بين الأسئلة الأساسية المطروحة بهذا الشأن سؤالان عن الآلية والولاية.

فيما يختص بمسألة الآلية، نشاطر توافق الآراء الذي أخذ يظهر تأييداً لإنشاء الفريق العامل فيما بين الدورات المفتوح العضوية، لمعالجة مسألة الإصلاح. ونظراً لأهمية هذه المسألة، بوسع الفريق العامل أن

والصومال خير مثال على ذلك. وثمة حالة قد تنشأ في المستقبل حيث لن يتواجد بالفعل إلا قوات بلدان العالم الثالث.

والمجلس، بصفته وصياً على السلم والأمن الدوليين، يجب عليه أن يعمل، لدى الاضطلاع بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه، وفقاً لأحكام الميثاق، لا سيما المادة ٢٤. وفي هذا الصدد، وقبل اتخاذ قرارات أو أعمال رئيسية، من واجب المجلس أن يجري مشاورات مع المجموعات الإقليمية، والبلدان التي تقدم القوات والعضوية العامة. وينبغي لقرارات المجلس أن تظهر رغبة المجتمع المشتركة، لا أن تخدم مصالح الأعضاء الدائمين وحلفائهم. وكما لاحظ الأمين العام في تقريره المعنون "خطة للسلم" فإن الاتفاق بين الأعضاء الدائمين في المجلس يجب أن يحظى بالدعم العميق من سائر أعضاء المجلس، والعضوية على نطاق أوسع، لو أريد لقرارات المجلس أن تكون فعالة وأن تثبت.

ويجب على المجلس أن يسعى إلى كسب أمل وثقة العضوية العامة من خلال إعادة طمأننته لنا بأنه سيضع المبادئ التالية موضع التنفيذ: لن يكون آلية لفرض إرادة القوي على الضعيف؛ سيتجنب النهج الانتقائية والتمييزية حيال الأزمات الدولية؛ سيحترم مبدأ الوضوح والديمقراطية وسيستجيب لآراء العضوية العامة؛ ولن يتجاوز ولايته التي نص عليها الميثاق.

ومن الأهمية بمكان على حد سواء أن يتذكر أعضاء المجلس أن دورهم في المجلس يتخطى ضروراتهم الوطنية. وتقع على عاتق الأعضاء الدائمين مسؤولية خاصة بسبب المزايا التي منحهم إياها الميثاق. لذلك، ينبغي لهم ألا يتبعوا ما تمليه عليهم مصالحهم الوطنية أو يبقوا ضمن حدودها.

وبالنسبة إلى الأعضاء غير الدائمين، عليهم واجب أكبر تجاه مجموعات أوسع نطاقاً هي المجموعات الإقليمية التي ينتمون إليها والمجموعات الأخرى التي انتخبهم. عليهم أن يقاوموا الضغوط التي يمارسها أعضاء المجلس الآخرون لا أن يستسلموا لها. وماليزيا ستدعم الجهود الرامية إلى كفالة أن يكون الذين يفوزون بعضوية المجلس مؤهلين من جميع النواحي لتحمل المسؤوليات الهامة في هذا الجهاز.

وتمشياً مع مبدأ مساواة الدول في السيادة تعارض ماليزيا زيادة الأعضاء الدائمين. كذلك نتخوف من طرح تصنيفات جديدة للعضوية. فما من شأن

لقد عكست "خطة للسلام" التي تقدم بها الأمين العام للأمم المتحدة والمتعلقة بالدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم وصنع السلم وبناء السلم، الضرورة الملحة لمعالجة الواقع القائم. وهي تستلزم لذلك، دوراً فعالاً معززا لمجلس الأمن وفقاً لمبادئ وأهداف الميثاق. ومن هذه المنطلقات تأتي أهمية معالجة الجمعية العامة للبند ٣٣ المعنون "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية".

إن هيكلية مجلس الأمن لم تتأثر بالتطورات التي حلت بالعلاقات بين الدول وبالمعادلات السياسية الدولية الجديدة، فعنصيته ظلت على حالها دون تغيير منذ عام ١٩٦٣. ولا شك أن الزيادة الملحوظة في عضوية الأمم المتحدة تستوجب النظر في اتخاذ خطوات إيجابية وعملية في مسألة الهيكلية والتمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية.

إن وفد بلادي يؤيد الرأي القائل بأن الزيادة المحدودة في عضوية مجلس الأمن لن تعوق كفاءته أو تؤثر عليها بل إنها تزيد من قدرة المجلس على الاستجابة السريعة للتهديدات والتحديات والانتهاكات التي تمس السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا المضمار فإن دولة الامارات العربية المتحدة تؤكد أهمية إجراء تبادل شامل للآراء والمقترحات بشأن هيكلية المجلس، من خلال إنشاء فريق عمل مفتوح العضوية لكافة الدول في المنظمة، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار التغييرات الجوهرية العامة في نسج العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، الى جانب الزيادة في عدد أعضاء المنظمة الدولية.

إن النهج الايجابي والفعال في مسألة إعادة هيكلية مجلس الأمن على ضوء زيادة الصراعات والمنازعات الاقليمية والمحلية يقتضي تحقيق التوفيق بين الأهداف التالية: أولاً، ضمان التوازن الدولي الدقيق بين المطامح الاقليمية والفردية المتعلقة بالتمثيل المناسب لمختلف شرائح المجتمع الدولي، وبما يكفل إضفاء الطابع الديمقراطي وتحقيق شفافية أكبر في عمل مجلس الأمن، والتمسك بأهمية مبدأ مساواة الدول في السيادة، وهذا المبدأ يعد واحداً من المنطلقات الواردة في الميثاق والتي قامت على أساسها المنظمة الدولية.

يتعاون على أساس التنسيق المشترك. وماليزيا تؤيد بشدة قرار حركة عدم الانحياز القاضي بوجود رئيسيين مساعدين، أحدهما من البلد النامي - زمبابوي.

إننا ندعم تماماً قرار حركة عدم الانحياز المؤيد لولاية واسعة النطاق لهذا الفريق. ويمكن للولاية أن تتضمن بصورة خاصة ما يلي: زيادة العضوية، بما في ذلك حجم ومعياري العضوية؛ وعمل المجلس على نحو فعال وواضح؛ والعلاقة بين العضوية العامة ومجلس الأمن.

وفي حين ينبغي للفريق العامل أن يسعى إلى توافق الآراء، فمن المهم ألا نصر، كما يفعل البعض، على فرضه كشرط، حيث أن ذلك لا يتفق مع ما تمارسه اللجان الرئيسية الأخرى. ولا يغرب عن بالي أن الأعضاء الخمسة الدائمين يملكون حق النقض، ولا يمكن إجراء أي تعديل يتعلق بمجلس الأمن دون موافقتهم.

ونحن نوافق على أن هذا الفريق العامل ينبغي أن يحاول الانتهاء من عمله قبل الذكرى الخمسين لانشاء الأمم المتحدة. وتتطلع ماليزيا الى العمل مع جميع الوفود لكفالة نجاح هذا الفريق العامل.

إن مجلس الأمن بعد اصلاحه، من حيث الهيكل والجوهر، وبعد أن تحكم عمله مبادئ المحاسبة والديمقراطية والشفافية، سيسهم في قيام علاقة وثام بينه وبين الجمعية العامة، وسيسهم في جعل الأمم المتحدة الأداة الدولية للسلم والديمقراطية والتنمية. وإذا عملنا سوياً فستتاح لنا فرصة فريدة لاتخاذ خطوات في ذلك الاتجاه. وإلا فإننا سنضيع فرصة ذهبية وسنضع الأمم المتحدة في وضع لا تفي فيه بالمهمة المتوخاة لها في الميثاق.

#### السيد سمحان (الامارات العربية المتحدة):

خلال السنوات القليلة الماضية تعاظم وتزايد الاهتمام الاقليمي والدولي بدور الأمم المتحدة، وبالأخص مجلس الأمن، نظراً لمسؤوليته المباشرة عن صون السلم والأمن الدوليين، الى جانب السعي الدؤوب للمجتمع الدولي لإعادة النظر في عمل الأمم المتحدة وهياكلها الرئيسية بهدف اضطلاعها بدور حيوي وحاسم ونشط في العلاقات الدولية، ولايجاد حلول جذرية للمشاكل والصراعات والمنازعات القائمة بجميع أبعادها المختلفة.

والاستقرار والسلام، وإقامة نظام عالمي أكثر إنصافاً وعدلاً، نظام تتحقق فيه المصالح العريضة للبشرية جمعاء.

السيد لي جاوشانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية):

في عام ١٩٤٥ ذيل مؤسسو الأمم المتحدة ميثاق الأمم المتحدة بتوقيعهم الرسمي في سان فرانسيسكو. ومنذ ذلك الحين، ظلت هذه المنظمة الحكومية الدولية، التي لها صفة تمثيلية تفوق ما لأي منظمة أخرى، صامدة لأهواء الزمان طوال ٤٨ عاماً.

فطوال نصف قرن تقريباً ما برحت الأمم المتحدة تبذل جهوداً دؤوبة لتحقيق الأهداف الواردة في مبادئ الميثاق ومقاصده، وهي صيانة السلم والأمن العالميين والنهوض بالرخاء والتنمية للبشرية جمعاء. وفي هذا الصدد حققت إنجازات ملموسة على الرغم من العديد من النكسات.

لم يعد العالم اليوم كما كان عليه بالأمس. والأمم المتحدة ذاتها قد طرأت عليها تغيرات كبيرة، فقد ازدادت عضويتها من ٥١ دولة عند إنشائها إلى ما يبلغ حالياً ١٨٤ دولة، معظمها من البلدان النامية. والأمم المتحدة بما لها من مركز معزز في الشؤون الدولية تضطلع بدور متزايد الأهمية.

إن القضية المشتركة التي تواجه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتمثل في الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تضطلع في مواجهة التحديات التي نشأت عن الحالة الجديدة والمتغيرة، بدور بناء أكبر في العلاقات الدولية، وأن تفي على نحو أفضل بالمسؤوليات التي أناطها بها الميثاق، فتسهم بذلك في إقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد.

إن وفد الصين يرحب بنظر الجمعية العامة في مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، ويعلق أهمية على هذه العملية. ولقد أدلت الحكومة الصينية بملاحظات ضمن سياق قرار الجمعية العامة ٦٢/٤٧. ونحن على استعداد لمواصلة النقاش وتبادل الآراء بشأن هذه المسألة مع الوفود الأخرى.

إن توسيع عضوية مجلس الأمن ليس شيئاً يمثل فحسب الرغبة المعرب عنها والطلب المشروع للأغلبية

ثانياً، المرونة الوظيفية وكفاءة اتخاذ القرارات، بحكم الحاجة إلى العمل السريع الفعال للاستجابة لأي تهديد للأمن والسلم الدوليين.

ثالثاً، أهمية التزام الدول بمبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والحوار وفقاً لمبادئ الميثاق والقانون الدولي.

رابعاً، ضرورة التنسيق بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وذلك في ظل زيادة عدد الدول الأعضاء في المنظمة الدولية.

خامساً، تقتضي الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من الميثاق اضطلاع المجلس بواجباته بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء، لذلك يجب أن يكون تشكيل المجلس أكثر تمثيلاً وعدلاً لهذه الدول، على ألا تؤثر هذه الزيادة بأي حال من الأحوال على فعالية عمل المجلس والمهام المنوط به في صيانة وحفظ السلم والأمن الدوليين، وأن يراعى فيه أيضاً الواقع السياسي الجديد على ضوء التغييرات الهامة والبالغة التأثير على المستويين الإقليمي والدولي.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فإن وفد بلادي يعلق أهمية كبرى على مسألة التمثيل الإقليمي العادل في عمل مجلس الأمن. ويؤكد في هذا الصدد أهمية وضرورة التمثيل العربي الدائم في المجلس، نظراً لما تعرضت له منطقة الشرق الأوسط من صراعات وحروب منذ قيام الأمم المتحدة وتأثير ذلك على الأمن والسلم الإقليمي والدولي من ناحية، وللخصوصيات السياسية والاقتصادية لهذه الدول من ناحية أخرى.

يحدونا الأمل أن تؤدي مداولاتنا وأعمالنا إلى نتائج إيجابية حاسمة يسفر عنها مجلس أمن يكون موسعاً وأكثر فعالية، آمليين أن يتحقق ذلك بحلول عام ١٩٩٥ وهو عام الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة.

ولا يسعني في ختام كلمتي إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير لكافة الدول الأعضاء في مجلس الأمن على الدور الهام الذي تقوم به خدمة للسلم والأمن الدوليين. ولنا وطيد الأمل في أن تساهم هذه الدول، وبالخصوص الدائمة العضوية، في تكييف دور وعمل المجلس مع الحقائق العالمية الجديدة، وأن تلتزم كافة الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، صغيرها وكبيرها، بالقرارات الصادرة عن المجلس لخلق مناخ دولي يسوده التعايش

السلم والأمن العالميين، وعلى المصالح الأساسية للدول الأعضاء. ولا يمكن التوصل إلى حل مناسب إلا بعد الالتزام الكامل والواسع المدى لآراء الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان ذات الحجم المتوسط وذات الحجم الصغير، وبلاستناد إلى القبول والرضا من جانب جميع الدول الأعضاء. ولهذا يؤيد وفد الصين إنشاء فريق عامل تشترك فيه جميع الدول الأعضاء لمناقشة مسألة توسيع المجلس والمسائل الأخرى ذات الصلة.

إن الأمم المتحدة تمر بمنعطف تاريخي انتقالي في الوقت الحاضر ويحدو وفد الصين وطيد الأمل في أن تصبح الأمم المتحدة، بفضل الجهود المتضافرة لجميع الدول الأعضاء والتعاون فيما بينها، منظمة دولية أفضل وأشد فعالية وأكثر موثوقية.

**السيد هايز (أيرلندا)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد تناول نائب رئيس وزراء أيرلندا ووزير خارجيتها موضوع إصلاح مجلس الأمن في بيانه في المناقشة العامة لهذه الدورة، كذلك فعل سلفه وزير الشؤون الخارجية السابق في الدورة السابعة والأربعين. وقد تكلم وفدي أيضا بشأن الموضوع في اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة في ٥ آذار/مارس من هذا العام. ولن أضيف في هذا البيان الكثير إلى مضمون هذه الاسهامات؛ بل سأسعى بدلا عن ذلك إلى زيادة تركيز الحديث على المفاوضات، التي تجري في إطار فريق عامل يكلف بولاية ملائمة، وهي مفاوضات كانت متوقعة آنذاك ونأمل الآن أنها أصبحت وشيكة.

دعوني أبدأ بالإشارة إلى المادتين ٢٤ و ٢٥ من الميثاق. في الفقرة ١ من المادة ٢٤ تعهد الدول الأعضاء إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين وتوافق على أنه في أدائه لهذه المهمة يتصرف بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء. وفي المادة ٢٥ تتعهد الدول الأعضاء بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها.

هذه الأحكام تمثل نقلا طوعيا للسلطة لم يسبق له مثيل من جانب الدول الأعضاء المؤسسة للمنظمة إلى مجلس الأمن، وقد أيدته منذ ذلك الحين الدول التي أصبحت أعضاء في الأمم المتحدة بعدئذ، بما فيها أيرلندا. ونعتقد أن الدول الأعضاء المؤسسة للمنظمة والدول التي انضمت إليها فيما بعد، في هذا النقل للسلطة، كانت تحفزها أساسا ثلاثة افتراضات: أولا، التسليم بأن تحقق الكفاءة والسرعة اللازمتين لن يتسنى

الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما البلدان النامية، وإنما هو أيضا أمر تستلزمه التغيرات الحاصلة سواء في العالم أو في الأمم المتحدة ذاتها. ووفد الصين يؤيد التوسيع الملائم لمجلس الأمن في الوقت الملائم بحيث يتسنى للمجلس بعد زيادة التمثيل فيه أن يتكيف على نحو أفضل مع العالم المتغير، وأن يعالج القضايا العالمية الكبرى على نحو أكثر نشاطا وتوازنا وإنصافا وفعالية.

ولهذا ينبغي إيلاء الاعتبار التام في توسيع مجلس الأمن إلى مبدأ التوزيع الجغرافي العادل وإيلاء انتباه خاص إلى كون الغالبية العظمى من عضوية الأمم المتحدة تتألف من بلدان نامية.

وبالإضافة إلى مسألة توسيع عضوية المجلس، أظهرت البلدان اهتماما أيضا بقضايا مثل كيفية زيادة شفافية عمل المجلس وكيفية إشراك عضوية الأمم المتحدة في قراراته.

ووفقا للأحكام ذات الصلة في الميثاق، يتصرف مجلس الأمن باسم كامل عضوية الأمم المتحدة في الاضطلاع بواجباته فيما يتصل بصيانة السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن تبين الإجراءات التي يتخذها المجلس الإرادة الجماعية والتطلعات المشتركة لجميع الدول الأعضاء وأن يكون المجلس مسؤولا أمامها. ولهذا فإن من الأهمية القصوى بمكان أن يعتمد المجلس التدابير الملائمة لزيادة الشفافية في أعماله وتعزيز أواصره مع الدول الأعضاء. ويؤيد الوفد الصيني بذل المجلس جهودا متواصلة في هذا الشأن. ومن المنظور الطويل الأجل، فإن هذه الممارسة من شأنها أن تسهم في زيادة فعالية المجلس فضلا عن تعزيز سلطة وفعالية عملية صنع القرارات فيه.

إن رغبة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هي أن يتحقق للمجلس، بالتوسع في عضويته واتخاذ الخطوات الأخرى ذات الصلة، تحسين تمثيله والاضطلاع على الوجه الأكثر مدعاة للرضا بمسؤولياته بموجب الميثاق، وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه. وفي هذا الصدد يشارك وفد الصين آراء الكثير من البلدان التي تضيد بأنه لا ينبغي لأي تدابير إصلاحية أن تخل بالدور الفعال والأكية الحالية الناجعة للمجلس، أو أن تضعف منها.

وفي الوقت نفسه نرى أيضا أن توسيع المجلس والطريقة التي سيوسع بها سيكون لهما أثر مباشر على

مستمرة. ووفدي يسلم بأن هذه الاعتبارات، وإن بدت واضحة وبسيطة نسبياً، فإن تطبيقها على القضايا التفصيلية التي ستثار لن يكون سهلاً دائماً.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مارتيني هيريرا (غواتيمالا).

إن هدف وفدي الدائم أثناء المفاوضات التي نؤشك على الشروع فيها هو ضمان قيام علاقة بين مجلس الأمن وبين العضوية العامة في الأمم المتحدة تمكنهما معا من الإحساس المشترك الدائم بوحدة القصد. وسوف يكون موقفنا موحها نحو تحقيق هذا الهدف قبل سواه.

ونحن نعتزم القيام بدور نشط وبناء في المفاوضات. ولكم يكون الانجاز كبيراً بالنسبة لنا جميعاً، ولكم يكون التعزيز عظيماً لصورة الأمم المتحدة أمام الرأي العام، لو توصلت المفاوضات إلى اتفاق قبل حلول موعد الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

**السيد بتلر (استراليا)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذه مناقشة هامة للغاية. وهي نتاج لحقيقة واقعة هي أن الأمم المتحدة تمر بمرحلة انتقال. إن أمامنا الآن "عالمنا جديداً" ولكن لا يوجد بعد "نظام عالمي جديد" ومنذ انتهاء الحرب الباردة منذ أربعة أعوام، قامت الأمم المتحدة بعمليات جديدة لصيانة السلم وصنع السلم، وإنفاذ السلم وبناء السلم تزيد عما قامت به طوال الـ ٤٣ عاماً الماضية مجتمعة. إننا نتحرك الآن من النظام الذي ظللنا مجمدين فيه طوال تلك السنوات، ويلزمنا أن نحدد شكل المكان الذي سنرسو فيه.

ويرى وزير خارجية استراليا السناتور غاريت إيفانز، في كتابه المعنون "التعاون من أجل السلم" الذي عمم على الجمعية في ٢٧ ايلول/سبتمبر أن هناك إصلاحات كبيرة ضرورية في مجال "صيانة السلم والأمن الدوليين" وأن الهدف من هذا الإصلاح ينبغي أن يكون هو التصميم على الاستعاضة عن المفاهيم القديمة عن "الأمن الجماعي" و "الأمن المشترك". بمفهوم "الأمن التعاوني" ولن نمر بسلام من مرحلة انتقالنا - انتقالنا من القديم إلى الجديد - ولن نرسو على بر الأمان إلا إذا أقدمنا. على تعاون دولي منقطع النظير في السابق. إن مجلس الأمن الذي يعاد تشكيله من جديد هو جزء لا يتجزأ من التغيير الضروري من القديم إلى الجديد.

إلا لهيئة محدودة الحجم؛ وثانياً، الاقتناع بأنها بتشكيلها ستكون ممثلة لعضوية الأمم المتحدة على نحو كاف؛ وثالثاً، بناء على الوفاء بالافتراضين السالفي الذكر، الثقة بأن أعمالها ستجسد إرادة العضوية.

ونحن نعتقد، أن سلطة مجلس الأمن المستمدة قانوناً من المادتين ٢٤ و ٢٥ من الميثاق، تعتمد في جوهرها اعتماداً مطلقاً على تصور الدول الأعضاء لشرعية هذه السلطة، وهذا ينبغي على تلك الافتراضات الثلاثة.

لقد أصبح من المألوف المعاد القول - وهو قول صحيح الطبع - بأن العالم قد تغير تماماً من الناحية الجغرافية - السياسية، وخاصة في السنوات الأخيرة، وبالتالي فإن مجلس الأمن قد أصبح بوسعه القيام بوظائفه على النحو الذي توخاه واضعو الميثاق في الأصل. إن المجلس يواجه كذلك تهديدات متعددة وواسعة التباين للسلم والأمن الدوليين. إن الحرص على ضمان أن يكون المجلس مجهزاً للتصدي بفعالية لنوع المشكلات التي تواجهه الآن، والتي يرجح للأسف أنها ستظل تواجهه في القرن الحادي والعشرين، هو الذي يكمن وراء الحركة الرامية إلى النظر في أمر وجوب وكيفية إصلاح المجلس - وهي حركة باتت تكتسب قوة دفع جديدة ولا سيما في العامين الأخيرين. ومن رأي وفدي، أن شاغلنا المحدد الأكبر ينبغي أن يكون العمل على ضمان عدم تبدد صورة الشرعية التي تتوقف عليها سلطة المجلس في نهاية المطاف.

ومن ثم، فإن هناك اعتبارات معينة سيولها وفدي اهتمامه في المفاوضات القادمة. ينبغي تعديل تشكيل مجلس الأمن مراعاة للزيادة الكبيرة في العضوية التي أصبحت الآن عالمية تقريباً وينبغي أيضاً مراعاة التغييرات التي حدثت منذ عام ١٩٤٥ في مراكز القوى السياسية والاقتصادية. ويبدو من المستبعد أن يتحقق ذلك بدون إحداث بعض التوسع في حجم العضوية، وهو الأمر الذي سيثير مسائل صعبة أخرى بما في ذلك مسائل إجرائية هامة.

ثم أنه ينبغي الحفاظ على قدرة المجلس على التصرف بكفاءة وبسرعة - وهذه ضرورة لها تبعاتها سواء على حجم عضوية المجلس أو على إجراءاته. ولا يكفي أن يعمل مجلس الأمن فعلاً وفقاً لمبادئ الميثاق ومقاصده، كما هو مطلوب منه، وإنما يجب أيضاً أن يكون ذلك أمراً بادياً للناظر إلى عمله. ويجب أن نبحت كيفية تحقيق هذه الشفافية بصورة ثابتة

راضيا من مجموع أعضاء المجلس وليس من مجرد أغلبية أعضائه، أو من كل الأعضاء الدائمين أو بعضهم. فالأعضاء الدائمون يتمتعون بسلطات خاصة بموجب الميثاق، ولكننا نتساوى جميعا في تحمل نفس الالتزامات والمسؤوليات.

ومن الطرق الأساسية التي يمكن بها مساعدة حصول قرارات المجلس على التأييد بتوافق الآراء زيادة الطابع التمثيلي للمجلس. وعلى الرغم من أن الميثاق يسمي بعض الدول الأعضاء أعضاء دائمين، فإن بقية أعضاء المجلس تنتخبهم الجمعية العامة - أي الهيئة العالمية. ولهذا السبب، ولأسباب أخرى واردة في الميثاق، يعتبر مجلس الأمن إلى حد كبير هيئة تمثيلية منبثقة عن الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن على المجلس مسؤوليات محددة بوضوح تجاه الجمعية العامة وتجاه أعضاء الأمم المتحدة عامة.

ونظرا للزيادة التي حدثت في العضوية العامة للأمم المتحدة، مع بقاء حجم مجلس الأمن ثابتا لمدة ٢٨ سنة، يصبح من الواضح أن الطابع التمثيلي للمجلس قد تناقص، ويشير كثيرون إلى أن هذا التناقص كان أكثر من مجرد انخفاض يقاس بحساب الأرقام.

وهناك حجج أخرى كثيرة تطرح كأسباب لإصلاح المجلس، بل وإصلاحه على نحو عاجل. غير أن استراليا ترى أن من أهم الأسباب الداعية للإصلاح ضرورة نيل قرارات المجلس التأييد بتوافق الآراء، وبالتالي ضرورة استعادة المجلس لطابعه التمثيلي بالنسبة لجميع الأعضاء.

والسؤال الثاني هو ما الذي يجب أن نفعله؟ وهذا السؤال واضح بالفعل أنه ستثار بشأنه آراء متنوعة وستدور حوله مناقشة مطولة. أما نهج استراليا بالنسبة لهذا السؤال فإنه يتأصل كليا في شغل واحد ثابت، وهو أنه يتعين علينا أن نضمن أن يكون المجلس الجديد فعالا. فالتغيير لمجرد التغيير سيكون أمرا لا معنى له لو كان يؤدي إلى حالة تصبح فيها قدرة المجلس الجديد على الاضطلاع بمسؤولياته الجسيمة أقل من قدرة المجلس الحالي.

إن المجلس الفعال هو المجلس الذي يتسع نطاق عضويته بالقدر الذي يكفل تمثيلا أفضل للعضوية العالمية عما هو عليه الحال اليوم. على أن يراعي ذلك التوسع في العضوية المعايير الواردة في المادة ٢٢ من الميثاق، ولعله يضع في اعتباره بشكل خاص ثالث هذه

ويوضح بياني اليوم وجهة نظر استراليا بشأن كيفية تناول هذا التغيير على أفضل وجه. وإذا أبدى وجهة نظرنا، أود أن أوضح ما يلي منذ البداية: إن أماننا مناقشة كبرى تنتظرنا، وسوف نشارك فيها بالتعاون مع آخرين، وسنفعل ذلك بذهن متفتح. وبطبيعة الحال، فإننا نأمل أن تكون السمة المميزة للمناقشة هي هذا النهج، أي الذهن المتفتح والاستعداد للخروج بنتيجة تكون لخير المجتمع الدولي بأسره.

وهناك ثلاثة أسئلة رئيسية مطروحة وهي: "لماذا نفعل ذلك أصلا؟" و "ما الذي يجب علينا أن نفعله؟" و "كيف نفعله؟"

السؤال الأول وهو - "لماذا نفعل ذلك أصلا؟" سؤال لا نثيره نحن اعتقادا منا أن المسألة موضع شك. فمن الواضح بما فيه الكفاية أن هناك اعترافا واسع النطاق يسود أوساط الجمعية بأن مجلس الأمن ينبغي أن يتغير. وفي وقت سابق، ترددت أصداة الحجة القائلة بأنه "ما دامت الآلة لم تعطل فلا تحاول إصلاحها". وقد يعتبر ذلك القول حكمة شعبية صائبة، ولكنه في الواقع رأي خاطئ لأنه يعني أن علينا أن ننتظر حدوث عطل فعلي حتى نشرع في اتخاذ أي إجراء.

واستراليا لا تعتقد أن مجلس الأمن قد أصابه عطل، ولكننا مقتنعون، مثل كثيرين غيرنا، أننا نستطيع أن نرى الآن الحاجة إلى تغيير المجلس قبل أن يصيبه عطل. وكون مجلس مرهق الآن أمر يمكن إيضاحه بطرق كثيرة جدا. وهاكم مثال واحد فحسب: في الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٨٧، اعتمد مجلس الأمن ١٥ قرارا في إطار الفصل السابع من الميثاق، ولكن الرقم المقابل في الفترة من عام ١٩٩٠ حتى الآن قد بلغ ٥٨ قرارا.

ينبغي أن نعرف بوضوح لماذا شرعنا في ممارسة لها كل هذا القدر من الأهمية. فمن شأن هذا أن يساعد في الإبقاء على تركيزنا على القضايا الأساسية بدلا من القضايا الهامشية. ولا مندوحة من قيامنا ليس فقط بفعل ما هو صحيح بل أيضا من أن نكون على يقين من أننا إنما نفعل ذلك للأسباب الصحيحة.

وفي هذا السياق، يكون من الأهمية بمكان أن نركز على المادة ٢٥ من الميثاق. إن ما تعنيه هذه المادة بعبارات سياسية وقانونية بسيطة هو أنه نظرا لأن قرارات المجلس ملزمة لجميع الدول الأعضاء، فمن الأساسي أن تكون جميع قرارات المجلس قادرة بقدر الإمكان على نيل تأييد واسع النطاق إن لم يكن تأييدا



أنتقل الآن إلى السؤال الثالث، وهو كيف سنحقق هذا الإصلاح؟ يبدو لي أن هناك ثلاث إجابات رئيسية على هذا السؤال: أولاً، يتعين علينا أن ننشئ فريقاً عاملاً مفتوح العضوية لجميع أعضاء الجمعية العامة يجري فيه مناقشة شاملة وصريحة لكل المسائل ذات الصلة - مثل العضوية، ومنهجية صنع القرار، والفعالية، والمسؤولية أمام مجتمع الأمم المتحدة كله.

ثانياً، علينا أن نعمل بقوة وبسرعة. ويجب إعداد تقرير في هذا الخصوص يكون متاحاً قبل نهاية الدورة الثامنة والأربعين، بحيث يمكننا الذهاب إلى مدى أبعد في عام ١٩٩٥، بغية التوصل إلى توافق في الآراء بحلول موعد الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وهذا الموعد النهائي ليس اعتباطياً ولا هو بالتأكيد موعد نهائي زائف. فالحاجة إلى الإصلاح عاجلة. والإصلاح مطلب يقتضيه عالمنا المتغير، ولا يمكن أن نتوقع تضائله في السنوات القادمة. إن توفر توافق آراء جاهز بحلول عام ١٩٩٥ قد يعني - وأكرر قد - أن المجلس الجديد لن يكون جاهزاً للعمل قبل سنتين أو ثلاث سنوات بعد ذلك التاريخ بسبب الفترة الزمنية اللازمة لعملية التصديق على التعديلات التي ستدخل على الميثاق. وبالتالي فإن السؤال يصبح: هل نملك التحرك بسرعة أقل؟ نعتقد أن هذا غير ممكن.

ثالثاً، في ضوء كل ما ذكرناه في هذا البيان عن ضرورة جعل قرارات المجلس تستند إلى أساس وطيء من توافق الآراء، يتعين علينا بالمثل أن نكمل جعل قرارنا الخاص بإصلاح المجلس يستند هو أيضاً إلى هذا الأساس نفسه. لا بد من أن يكون توافق الآراء هو القاعدة لكل الأمور في الفريق العامل.

هذه هي وجهات نظر استراليا بالنسبة لما نراه بشأن الأسئلة، أو فئات الأسئلة الثلاث الأساسية التي هي مثار بحثنا في العمل التاريخي الذي نؤشك أن نضطلع به، وهو إصلاح جهاز الأمم المتحدة المكلف على نحو فريد بصون السلم والأمن الدوليين.

بيد أن هناك شاغلين متصلين بهذا الموضوع ينبغي ألا نهملهما عندما نستعرض مسألة المجلس ذاته، وهما: صلة المجلس بالهيئات الأخرى في الأمم المتحدة، وخصوصاً الجمعية العامة؛ والحاجة إلى أن نعمل على أساس تعريف أوضح وأغزر من التعريف الذي استخدمناه فيما مضى لتحديد ما يشكل تهديداً للسلم والأمن.

المعايير، ألا وهو التوزيع الجغرافي العادل. وسيبقى التوسع محصوراً في حدود عددية ضيقة لأن من المسلم به بشكل عام أن هناك حجماً لو تم تجاوزه فسيكون من الصعوبة البالغة تصور أن المجلس سيكون قادراً على العمل بفاعلية، وسبب ذلك ببساطة الديناميات الذاتية للأجهزة التي تتكون من أكثر من عدد معين، ولنقل ٢٥ عضواً. والواقع أن المجلس الذي يتألف من عدد أقرب إلى الـ ٢٠ عضواً سيكون أكثر فاعلية. وعملية اتخاذ القرارات لن تكون آخر الأمر أصعب مما هي عليه الآن. ولهذا السبب، أعلننا في رد استراليا على طلب الأمين العام إلى الدول الأعضاء موافاته بأرائها بشأن هذه المسألة أنه لا يجب توسيع نطاق حق النقض حتى لو زاد عدد الأعضاء الدائمين للمجلس. وفي هذا السياق قلنا في ردنا:

"إن أي تغييرات في تكوين المجلس يجب أن تكون متصلة بعملية مراجعة لطرق صنع القرار في المجلس، وأن ينظر فيها بالتبادل مع هذه العملية، وهو ما سينطبق في المجلس بعد توسيعه". (A/48/264، الصفحة ١٦، الفقرة ٣ (ب))

إن أفضل طريقة في نظري لتلخيص نهج استراليا فيما يتعلق بضرورة إصلاح المجلس، والطريقة التي يجب أن يتم بها التغيير هي أن أشير مرة أخرى إلى كتاب السناتور إيغانز "التعاون من أجل السلم" الذي يقول فيه:

"يجري تركيز اهتمام متزايد على لطابع التمثيلي للمجلس .... ولكي تكون قراراته فعالة، فإنها تعتمد في نهاية المطاف على مدى التأيد الدولي للمجلس، الذي سيتأثر بدوره بدرجة رؤية المجلس على أنه يمثل مجموع الدول الأعضاء للأمم المتحدة تمثيلاً كافياً، ويعبر عن واقع القوى العالمية والإقليمية. ولكي يحافظ المجلس على شرعيته يجب أن ينظر إليه على أن مداه عالمي، وأنه على استعداد لتوجيه اهتمامه إلى الصراعات والتهديدات للسلم والأمن الدوليين حيثما يقتضي الأمر، لا وفقاً لما تمليه المصالح الوطنية لأعضاء فرادى في المجلس. ... ويجب أن يتناول إصلاح مجلس الأمن ليس فقط طابعه التمثيلي، بل أيضاً الحاجة إلى تحسين إجراءاته فيما يتعلق بصنع القرار".

وقد علق كثيرون على كون هذا التعريف، إذ وضع في نهاية الحرب العالمية الثانية، قد صيغ أساسا، وهذا أمر مفهوم، من زاوية التهديدات العسكرية للسلم. ولكن الحقيقة في عالم اليوم وفي المستقبل المرئي هي أنه بالنسبة لمعظم الشعوب - بصفتها شيئا متميزا عن الدول - بل في كثير من الحالات بالنسبة للدول أيضا فإن أكثر التهديدات الواضحة للأمن تكون إما تهديدات غير عسكرية أو خليطا من التهديدات العسكرية وغير العسكرية، لا عدوانا خالصا أو عدوانا بالمعنى التقليدي أو مجرد تهديدات للأمن ذات أساس عسكري. ولهذا السبب أدرج مجلس الأمن في بيانه الصادر عن اجتماع القمة الذي عقده في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ العبارة التالية:

"إن عدم نشوب الحرب والمنازعات العسكرية بين الدول ليس في حد ذاته ضمانا للسلم والأمن الدوليين. فقد أصبحت المصادر غير العسكرية لعدم الاستقرار في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والأيكولوجية تشكل تهديدات للسلم والأمن". (S/23500، ص ٣)

إن استراليا تؤيد وجهة النظر هذه، وتعتقد اعتقادا راسخا بأننا يلزم أن نحصر في المستقبل على العمل بصورة متزايدة في ظل مثل هذا التعريف الأوضح والأغزر للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن. ويمكننا بذلك أن نتناول التهديدات الحقيقية التي تواجه عددا من الشعوب، فيؤدي هذا بالتالي إلى توجيه اهتمامات وطاقت وموارد مجلس الأمن والجمعية العامة والوكالات والأجهزة الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وجهة أخرى.

وإذ أتكلم عن الوكالات والأجهزة التابعة للمنظومة، أود أن أنوه بأن الميثاق كان قد توقع وجود علاقة هامة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأقام في المادة ٦٥ علاقة خلاقة بين الإثنية ولكن الامكانيات التي ينطوي عليها ذلك قد أهملت خلال فترة الحرب الباردة. وهناك الآن اقتراحات مقدمة بالفعل لتنشيط تلك العلاقة. وينبغي متابعتها.

وفي نفس هذا السياق، يجب أن نولي اهتماما متزايدا إلى تطبيق المادة ٥٥ من الميثاق التي تعترف بالصلة الايجابية بين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وبين:

لقد أصبحت العلاقة بين المجلس والجمعية العامة تفتقر إلى الاحترام المتبادل الكافي، وقد أضر هذا بفعالية المنظمة. وأدى ذلك إلى نقل غير كاف للمعلومات بين الهيئتين وبطبيعة الحال سبب استياء ضارا ولا داعي له. إن هذه الحالة لا تتسق مع العلاقة بين الهيئتين التي كانت متوخاة في سان فرانسيسكو والتي أوردتها الميثاق.

من الممكن أن نجد وسائل لتحسين عملية التشاور ونقل المعلومات بين الهيئتين، ويجب أن نجد تلك الوسائل. ويمكن بسهولة أن نوجد وسائل للتعاون بين الهيئتين، فعلى سبيل المثال يمكن لمجلس الأمن أن ينشئ لجانا بشأن موضوعات مثل صيانة السلم أو الإسهام بالقوات، أو منع الصراعات ويمكن للدول غير الأعضاء في المجلس أن تشارك في هذه اللجان.

يمكن للمجلس أيضا أن يولي اهتماما أكبر لما قيل - وقيل بقوة - في السنوات الأخيرة في الجمعية، بشأن طبيعة وتوقيت ونوعية التقارير التي يقدمها المجلس إلى الجمعية العامة. ويمكن للمجلس أيضا أن يبذل جهدا أكبر ليأخذ بعين الاعتبار مأخذا جديا - وليس كمجرد مفاهيم - الآراء التي تعرب عنها الجمعية العامة، وفي هذا السياق لا ينبغي أن نحتمي كثيرا بالمادة ١٢ من الميثاق.

ومن جانب الجمعية العامة، هناك تعليق منصف مفاده أنه لو أخذت وجهات نظر الجمعية العامة وطلباتها بعين الاعتبار على نحو جدي في المستقبل، فقد يتعين على الجمعية العامة بدورها أن تنظر في صياغة مواقفها على نحو تولى فيه اهتماما أكبر للشواغل العملية بدلا من الشواغل الأيديولوجية - وبعبارة أخرى أن تصوغ مواقفها مهتدية بروح التعاون من أجل السلم وذلك بدرجة أكبر نوعا مما كانت تفعل في الماضي. ومن المؤكد أن انتهاء الهيمنة الاستقطابية الثنائية على السياسة العالمية سيجعل من الأسهل على الجمعية العامة أن تتخذ هذا الموقف.

هناك مفهوم جوهري يرد أمره في هذا كله، مفهوم يمس صميم الدور الذي أناطه الميثاق بمجلس الأمن، وهو تحديد ما يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. إن الميثاق يحدد ذلك إلى حد كبير من زاوية السيادة، ومن زاوية سلامة أراضي الدول وحرمتها، ومن زاوية استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، بما في ذلك من جانب الأمم المتحدة.

"تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية

**السيد العربي (مصر)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

تميزت السنوات القليلة الماضية بتطورات سريعة بعيدة المدى. ونتيجة لهذه التطورات تغير على نحو كبير شكل ومضمون عالمنا المعاصر. وأوجدت هذه التغيرات فرصا للتعاون، وفي نفس الوقت فإنها قد واجهت الأمم المتحدة بتحديات جديدة.

وحتى تتكيف الأمم المتحدة بنجاح مع هذه التغيرات السريعة والتحديات المتزايدة، يصبح من الضروري إجراء استعراض شامل لأجهزتها الرئيسية. ومن ثم يلزم أن نعتد دون إبطاء نهجا موضوعيا وعمليا سعيا الى التحسين والاصلاح.

إن مجلس الأمن هو الهيئة التي تقع عليها المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن ثم، ينبغي أن يكون الهيئة المستهدفة الأولى في جهود الاصلاح. وينبغي أن نتذكر أنه عندما أصبح مجلس الأمن غير ذي فعالية خلال المواجهة الأيديولوجية إبان الحرب الباردة، إنهار ركن من الأركان الأساسية للميثاق وأن منظومة الأمم المتحدة بأكملها وقد عانت نتيجة لذلك. فالأمم المتحدة التي أنشئت لتكون منظمة ذات توجه عملي، أصبحت تقف عاجزة عندما تواجه بانتهاكات خطيرة للسلم بل أنها ظلت بلا حراك في بعض الأحيان مواجهة ارتكاب العدوان السافر.

إن هيكل القوى وأنماط السلوك فيما بين الدول في عالم اليوم هما بشير خير لأمم متحدة تكون أكثر استجابة ومع ذلك، فإن هذا الوضع قد يؤدي بنا الى أن نواجه مجلس أمن أشد بأسا؛ وهذا أمر ينبغي أن يكون موضع تفكير متأن من قبل الأعضاء بأكملهم.

لقد أرسى الميثاق بعض الضوابط والموازين التي ينبغي احترامها دائما. وفي عالمنا المعاصر، أصبح من الراجح القول بأن مفهوم السيادة المطلقة مفهوم عفا عليه الزمن. وهذا القول لا بد وأن يسري بالضرورة على كل الأمثلة. ووفقا لما تنص عليه المادة ٢٤ (١) من الميثاق، فإن المجلس يعمل نائبا عن جميع الأعضاء. ومن ثم فهو يخضع للمساءلة من قبل الدول الأعضاء وللمساءلة من قبل الجمعية العامة. وممارسة المجلس لسلطاته الشاسعة والمنعقدة النظير في السابق ليست بلا حدود، ويمكن، اذا لزم، أن تكون محلا للمراجعة على يد محكمة العدل الدولية حرصا على سيادة حكم القانون والعدل.

الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم".

أما المادة ٥٦ فتتضمن تعهدا منا جميعا. أنه في الواقع تعهد بتحقيق المقاصد المنصوص عليها في المادة ٥٥.

وأخيرا، أنتقل الى نقطة تعتقد حكومتي أنها نقطة جوهرية. لقد أهدمنا الى حد بعيد العمل الوقائي من جانب الأمم المتحدة. لقد كان ذلك الجزء من عملنا الضحية الأبرز للعيان، إن لم يكن في حقيقة الأمر الضحية الأكبر والأفدح للحرب الباردة. إن نظام الميثاق يتكون من أمين عام مفوض بأن يقدم رؤياه وشواغله وتوصياته الى المجلس؛ وجمعية عامة مؤلفة من دول تدرك المشاكل الآخذة في الظهور في العالم وتحس بها، ومجلس أمن له سلطة فريدة في اتخاذ القرارات وتعبئة الموارد. وجميع هذه التسهيلات التي تضمنها الميثاق كان ينبغي أن توجه بصورة ممتدة ونشطة الى تحديد المشاكل والمنازعات من قبل أن تتصاعد الى صراع مسلح، والى التوصية بحلول لها وتحقيق هذه الحلول في وقت مبكر وليس في وقت متأخر. وفي عصر المعلومات يجب أن يضاف الآن الى التسهيلات القائمة على الميثاق، التوسع الهائل في مصادر المعلومات المستمدة من وسائط الاعلام ومن المصادر المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة، وهذه المصادر أصبحت تمكننا من الإلمام بالمشكلات الآخذة في الظهور الى مدى لم يكن من الممكن تصوره ببساطة قبل ١٠ سنوات.

وإذ نستعرض أمر مجلس الأمن علينا أن نكمل للمجلس أن يؤدي عمله التقليدي على نحو فعال وبطريقة تمثيلية، وأن يتخذ قرارات يمكن أن تحظى بتوافق آراء واسع النطاق في المجتمع العالمي. ولكن دعونا نجعل من هذا المجلس أيضا مكانا عصريا، مكانا يتناول مفهوما للتهديدات للسلم والأمن يكون واقعيًا من زاوية ما يعاناه فعلا معظم الناس، ومن زاوية خصائص عالمنا المعاصر، والعالم الذي نتوقعه. دعونا نجهزه ونديره، بقدر المستطاع على نحو نحصر فيه على منع نشوب الصراع بدلا من أن نضطر الى معالجة أمره بعد وقوعه.

وفي الختام أود أن أقول إننا في مرحلة انتقال. وسوف نجد أنفسنا في عالم أفضل اذا جعلنا مجلس الأمن مهيئا لمواجهة ظروف اليوم والغد وليس ظروف الأمس.

لمعالجة هذه القضية أن ينشأ في كل إقليم مقعد أو مقعدان بدون حق النقض وتتعاقد عليهما الدول الكبرى في ذلك الاقليم، وينبغي، في هذا السياق، إيلاء الاعتبار الواجب، وفقاً لأحكام المادة ٢٣ من الميثاق، لمساهمة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين وفي مقاصد المنظمة الأخرى، بما في ذلك الاشتراك في عمليات حفظ السلم، التي تقدم لها الدول النامية مساهمات كبيرة وتحمل فيها مسؤوليات متزايدة". (A/48/264/Add.2، ص ٨، الفقرة ٨)

ونحن نرى أن إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية للنظر في تكوين مجلس الأمن يشكل يقينا خطوة في الاتجاه الصحيح. ولدينا اعتقاد راسخ الجذور بأن على هذا الفريق العامل أن ينظر في كل الأمور المتعلقة بعمل مجلس الأمن. ويجب أن يتضمن برنامج الفريق العامل استعراضاً عاماً لممارسات المجلس وطرق عمله وإجراءاته، وكذلك العلاقة بينه وبين الجمعية العامة والهيئات الرئيسية الأخرى المنشأة بموجب الميثاق، حتى تكفل إرساء عملية صنع القرار على نحو يتحقق به أقصى قدر من الكفاءة والديمقراطية والشفافية.

وقد تم التفاوض على مشروع قرار بشأن هذا البند فيما بين عدد كبير من الدول الممثلة لجميع المناطق. وأود أن أتوجه بالشكر لوفدي سنغافورة والهند لقيامهما في هذا الصدد بدور قيادي جدير بالإعجاب. والنص الأخير للمشروع هو نص توفيقتي دقيق التوازن. وقد استخدمت صياغات عامة عندما تبين تعذر إبراز المرمى الحقيقي. ومع ذلك فهناك نقطة واضحة تماماً، فإن المشروع يؤكد، على حق، أن الفريق العامل سيضع نصب أعينه أهمية التوصل إلى اتفاق عام. ففي قضية على هذا القدر من الحساسية، نوافق على أن من الضروري أن تسعى كل الوفود إلى التوصل إلى اتفاق عام. ومع ذلك، ينبغي ألا يفسر ذلك على أنه يخول أي وفد، أو أي عدد من الوفود، حق النقض لإحباط العمل. ومن المهم أيضاً، أن نوضح أن مسألة التوصل إلى اتفاق عام يجب أن تقتصر على الناتج النهائي لعملنا دون أن تنطبق على شتى أطوار سير هذا العمل.

وأود أن أثنى على رئيس الجمعية العامة لأخذ زمام المبادرة في هذا الشأن، وأن أكرر الإعلان عن أن وفدي ينوي أن يشارك مشاركة فعالة في مناقشات الفريق العامل الذي نأمل أن يستكمل أعماله بنجاح قبل

وقد بدأت الجمعية العامة عملية إعادة الدراسة واعتمدت القرار ٦٢/٤٧ الذي تسلم فيه بالحالة الدولية المتغيرة وضرورة مواصلة عملية إعادة التنشيط وإعادة الهيكلة داخل منظومة الأمم المتحدة، وتقرير الأمين العام (A/48/264) الذي أعد إعمالاً للقرار السالف الذكر يوضح بجلاء دعم الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء للجهود الرامية إلى إعادة النظر في أمر مجلس الأمن وتوسيع نطاقه وإصلاحه. وهناك الآن اتفاق واسع النطاق بشأن ضرورة تعزيز الجوانب الديمقراطية في تكوين مجلس الأمن وطرق عمله، وذلك من باب أولى في ضوء الأحداث الأخيرة التي أكدت مجدداً وبجلاء الدور المحوري الذي يؤديه المجلس في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

ومن ثم فإن مصر ترى أن التمثيل المنصف في عضوية مجلس الأمن والزيادة في هذه العضوية هما جزء لا يتجزأ من الجهد الشامل الذي يهدف إلى تحسين وتعزيز قدرة المجلس على الاضطلاع بمسؤولياته المحددة في الميثاق.

ونحن نعتقد أن زيادة أعضاء مجلس الأمن خطوة أساسية لبدء عملية تقويته. ومع ذلك ينبغي أن يتم هذا دون المساس بكفاءة المجلس وفعالية عمله، ويجب أن يعبر عن طبيعة ومدى توازن القوى الجديد، وكذلك الدور البارز للقوى الإقليمية بوصفها عناصر فاعلة دولية رئيسية، على أن تؤخذ بعين الاعتبار اللازم، في هذا السياق، مصالح البلدان النامية. وينبغي أن نتذكر دائماً أن المجلس ما وسعت عضويته وإذا ما تحقق المزيد من الإنصاف في كفالة صفته التمثيلية سيكون قطعاً أكثر استجابة وأكثر مصداقية.

ومن ثم، فمن اللائق تماماً أن نعيد النظر في تكوين المجلس بقصد جعله معبراً على نحو دقيق عن الزيادة الحاصلة في عضوية الأمم المتحدة، وكذلك عن حقائق هياكل القوى الدولية والإقليمية. ولهذا أبدت مصر، في استجابتها للدعوة التي وجهها الأمين العام إلى الحكومات كي توافيه بتعليقاتها، أنه:

"سيكون من المفيد، كي توضع في الاعتبار التطورات الجديدة التي ظهرت مؤخراً في عالمنا المعاصر، استحداث فئة جديدة من أعضاء المجلس، تسليماً بالواقع الإقليمي الراهن. إذ يجب أن تنشأ فئة متوسطة من الأعضاء بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين. ومن الصيغ التي يمكن الأخذ بها

في ٢٩ أيلول/سبتمبر أمام الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين:

"إن أهم القرارات المتعلقة بالأمن والسلم تتخذ اليوم في مجلس الأمن، وهذا ما توحاه الميثاق منذ البداية. ويجب على كل من يريد السلم أن يعزز مجلس الأمن.

"إن الحكومة الاتحادية، في ردها على طلب الأمين العام، ذكرت أن الكفاءة والمصادقية لهما نفس القدر من الأهمية بالنسبة لتشكيل مجلس الأمن في المستقبل.

"وألمانيا على استعداد أيضا لتحمل مسؤوليات العضو الدائم في مجلس الأمن. إلا أننا لن نكون قادرين على صون وتعزيز مصداقية المجلس إلا إذا أخذنا في الاعتبار، لدى مناقشة إعادة تشكيله، الأهمية المتزايدة للبلدان النامية". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٨، ص ١٩)

ولا يجاد اجابة على مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، فأننا نؤيد بقوة تشكيل فريق عامل مفتوح العضوية ولتتزم في نفس الوقت بالمشاركة البناءة في عمل هذا الفريق بغية تعزيز الأمم المتحدة ككل. وسندلي بتعليقاتنا المفصلة أثناء مداولات هذا الفريق.

وختاما، أود أن أذكر أنه يبدو لنا أن الاحتفال في عام ١٩٩٥ بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة يمكن أن يكون قبلة لمداولات هذا الفريق العامل.

السيد بوركوغلو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

كانت هناك تغيرات جذرية في هيكل العلاقات الدولية ومضمونها في الأعوام القليلة الأخيرة. ومع ذلك، فإن مهمة إنشاء نظام دولي جديد يكون مرغوبا فيه مازالت تشكل أكبر تحد في عصرنا الحاضر. إن لحظات التاريخ الحاسمة التي نعيشها تدعو إلى التفكير والعمل الإيجابي. ويجب على المجتمع الدولي ألا يشهد التغير وهو مكتوف الأيدي، بل لابد أن تتولد لديه العزيمة اللازمة لإنشاء الآليات الكافية للتحكم في اتجاه التغير.

اختتام الدورة الراهنة للجمعية العامة، حتى تتمكن الدورة القادمة للجمعية العامة من أن تبدأ في أقرب وقت ممكن العملية اللازمة للتصديق على التعديلات على الميثاق، وفقا لما تنص عليه المادة ١٠٨.

وختاما، يقال إنه يتبين في المحك الأخير أن التصميم الأصلي للميثاق قد تبدل. فالعديد من مفاهيم الميثاق قد تبين أنها غير عملية وتم التخلي عنها ضمنا. وقد ظهرت اتجاهات ومفاهيم جديدة وحظيت بالقبول من خلال التطور التدريجي. ونواقص الأمم المتحدة المعلن عنها على نطاق واسع في السابق يجب أن نتدارك أمرها معا، وأن نبت في التدابير الملائمة التي تكفل إقامة نظام أكثر فعالية. والتفاعل بين الاتجاهات والمفاهيم الناشئة يمكن أن يهيئ ظروفًا مواتية لقيام أمم متحدة تكون أكثر فعالية واستجابة.

السيد غراف زو رانتزاو (ألمانيا) (ترجمة شفوية

عن الانكليزية):

يحدد ميثاق الأمم المتحدة مجالات المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن على أنها صون السلم والأمن الدوليين وكفالة العمل السريع الفعال من جانب الأمم المتحدة. ولهذا كان من الأمور الأساسية أن يحوز مجلس الأمن على أكبر مصداقية ممكنة. وتتفق حكومة بلدي مع الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء على أن الحالة الدولية المتغيرة والزيادة المستمرة في عضوية الأمم المتحدة تحتمان إعادة النظر في الحجم الحالي لمجلس الأمن.

وقد تعرضت هذه المسألة لمناقشة مكثفة للغاية في الأمم المتحدة لعدة سنوات. والقرار ٦٢/٤٧ الذي اتخذ بناء على مبادرة من الهند في عام ١٩٩٢ طلب إلى الأمين أن يدعو الدول الأعضاء إلى تقديم تعليقات خطية حول إمكانية إعادة النظر في عضوية المجلس، وبذلك وضع القرار أساسا للمناقشة اللاحقة. وقد استجاب ٧٥ عضوا في هذه الأثناء لطلب الأمين العام بتقديم تعليقات. ويعد العدد الكبير من الردود ومحتويات هذه الردود دليلا كافيا على الحاجة إلى معالجة هذه المسألة بأسلوب شامل. وقد جاء في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ أنه قد أصبحت:

"مطروحة الآن اقتراحات جديدة بالدراسة الجادة". (A/48/1، الفقرة ٤٠)

في هذه المرحلة من ملاحظاتي الوجيزة، أود أن أقتبس ما يلي من بيان وزير خارجية ألمانيا الاتحادية

قصوى، ومن الضروري أن تتماشى قرارات المجلس مع آراء العضوية العامة.

وكون قرارات المجلس يجب أن تتمتع بقاعدة كافية من توافق الآراء أمر وارد أيضا في نص وروح الفقرة ٤ من المادة الأولى من الميثاق التي نعتبر أن تنسيق أعمال الأمم هو أحد مقاصد الأمم المتحدة. ومن ثم، فإن شرعية عمل المجلس تعتمد في نهاية المطاف على مدى التوافق في الآراء، المعرب عنه من خلال الآليات السياسية قبل أن يعرب عنه من خلال المفاهيم القانونية. لذلك، فإن الافتقار إلى آليات كافية للتشاور يقوض شرعية قرارات المجلس.

ومن الناحية العملية، فإن المطلوب الآن هو نظام لاجراء المشاورات يمكن العضوية العامة من المشاركة، حيث تدعو الحاجة وحينما يلزم، في المشاورات غير الرسمية للمجلس. لهذا السبب، فإن العدد المتزايد من الاجراءات التي تتخذ بموجب الفصل السابع والمشاورات المحدودة النطاق جدا التي تجرى بشأنها أصبحت مبعث قلق كبير في أوساط العضوية العامة. وبما أنه يجب على جميع الدول الأعضاء أن تلتزم بالجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة، فينبغي لأكثر الدول المتأثرة على الأقل أن تتمكن من المشاركة على نحو كامل في عملية صنع القرار.

للأسف، فإن طريقة عمل المجلس الحالية تعتمد إلى حد كبير على الخمسة الدائمين وعلى المشاورات غير الرسمية المغلقة. وينبغي ابتكار إجراءات أخرى تضفي على هذا النظام مزيدا من الديمقراطية لفائدة غير الأعضاء. إن جميع الأطراف المعنية مباشرة في النزاع المعروض على مجلس الأمن، بما في ذلك الدول غير الأعضاء، ينبغي أن تدعى إلى المشاركة في هذه المداولات. كذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يعقد المزيد من الجلسات العلنية بغية السماح للعضوية العامة أن تشارك في المناقشات التي تدور بشأن مسائل تهمها.

وكما أوضح وزير خارجية بلدي، السيد حكمت شيتين في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا:

"أن توسيع عضوية المجلس أمر سيعزز فعاليته". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ١١، ص ٣٥)

وفي هذا الصدد، يجب أن ينصب الاهتمام على مجلس الأمن. فالיום، بأكثر من أي وقت مضى، تعتمد هيئة الأمم المتحدة ومصادقيتها على فعالية مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين.

لقد حررت نهاية الحرب الباردة مجلس الأمن من القيود السياسية ومكنته من الاضطلاع بدور أوسع بكثير. وتتطلب البيئة الدولية نهجا جديدا تجاه مجلس الأمن وإعادة النظر في دوره. ولكي يتمكن مجلس الأمن من الاضطلاع بمزيد من الفعالية والكفاءة بمسؤولياته الموسعة، ينبغي تعزيز سلطته الأدبية. ويتطلب ذلك أن يصبح مجلس الأمن أكثر تمثيلا للحقائق الجغرافية - السياسية والاقتصادية الجديدة وأكثر استجابة لها. وفي نفس الوقت، يجب إعادة النظر في أساليب عمل المجلس كي تتجلى فيها روح الحرص على إقرار الديمقراطية. وبالتالي، فإن الوقت مناسب الآن جدا لمناقشة مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن والاهتمام بزيادة هذه العضوية، ويرجى أن يؤدي ذلك إلى إعادة هيكلة المجلس في وقت قريب.

ولما كنا قد أحطنا علما بتقارير الأمين العام التي تضم وجهات نظر ٧٥ دولة من الدول الأعضاء، يسعدنا أن نلاحظ وجود توافق عريض في الآراء حول النقاط الأربع التالية. أولا، هناك أهمية فعالية مجلس الأمن؛ ولكن هناك، ثانيا، أهمية مماثلة لمصادقية المجلس وسلطته الأدبية. ثالثا، يجب أن تكون هناك زيادة في عضوية مجلس الأمن. رابعا، يجب إعادة النظر في أساليب عمل المجلس وينبغي أن يصبح المجلس أكثر شفافية وديمقراطية في عملية صنع القرار.

ويسعدنا أيضا أن نلاحظ تحقق بعض التقدم الفعلي بالنسبة للشفافية. فالآليات التي اعتمدها مجلس الأمن في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ والمبينة في الوثيقة S/26015 تمثل التزاما بعملية الشفافية وخطوة للأمام في سبيلها. ومع ذلك، يمكن تحقيق المزيد، بل ويجب تحقيقه.

وبموجب المادة ٢٥ من الميثاق، تتعهد الدول الأعضاء بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها، ومن شأن ذلك أن يجعل المجلس فريدا ضمن منظومة الأمم المتحدة. أن سلطة قرارات مجلس الأمن تنبع من حقيقة أن المجلس، وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، يعمل بالنيابة عن جميع الأعضاء في الأمم المتحدة. لهذا السبب، فإن عملية صنعه للقرار فيه تتصف بأهمية

عن مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، ينبغي للتقارير التي يرفعها مجلس الأمن إلى الجمعية العامة أن تحوي المزيد من المادة المضمونية بغية توفير أساس كاف للعضوية العامة من أجل أن "تنظر" مليا في عمل المجلس.

وهناك ما يكفي من التفكير الخلاق والمطالبة الواسعة المدى بالتبكير باعادة تشكيل مجلس الأمن. ويجب علينا أن نبدأ عملا في أسرع وقت ممكن. ويحدونا الأمل في أن نتمكن بتوافق الآراء من انتشار فريق عامل مفتوح العضوية يكلف بأمر اصلاح مجلس الأمن. وينبغي للفريق العامل هذا أن يبدأ عمله على أساس تقارير الأمين العام التي تتضمن آراء ٧٥ دولة عضوا. وينبغي أن يسترشد الفريق العامل في مداولاته بالمفاهيم المتشابهة المتمثلة في الفعالية، والتمثيل، والشفافية، والمساءلة، والمصادقية والشرعية، والسلطة المعنوية. ينبغي أن تستهدف تعزيز جميع هذه المفاهيم، وأن نرقى إلى مستوى التحدي.

السيد بيولسونغرام (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يسر وفد بدلي أن تتناول الجمعية العامة مجددا في دورتها الحالية البند المدرج في جدول الأعمال بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية.

إن المسألة تحظى باهتمام أكبر في منعطف مناسب من تاريخ الأمم المتحدة. فأهمية الأمم المتحدة وأجهزتها هي مما لا يمكن المغالاة في وصفه اليوم. والدول الأعضاء ما فتئت تبذل الجهود من أجل إعادة تنشيط وإعادة تشكيل الأمم المتحدة، مشيرة إلى الدور المتزايد الأهمية للأمم المتحدة بوصفها أشمل محفل عالمي من المحافل المتعددة الأطراف في يومنا هذا.

في عصر ما بعد الحرب الباردة، نجد أن المطالبة بأن تكون الأمم المتحدة على النحو الذي أراها الآباء المؤسسون أن تكون عليه، باتت مطالبة مناسبة وضرورية بأثر من أي وقت مضى. وهذا الحرص يصبح شاغلا ملحا بعد أن أصبح من الجلي أن ما يحتاجه العالم هو الروح الجماعية والعزيمة القوية. أن صون السلم والأمن الدوليين ومتطلبات المساعدة الانسانية قد جعلنا بالفعل من الأمم المتحدة الآلية الرئيسية لترجمة العزيمة الجماعية للمجتمع الدولي إلى نتائج ملموسة، وأن يكن بدرجات متفاوتة من النجاح.

بيد أن التوسيع ينبغي ألا يرى على أنه مجرد إحداث زيادة في عدد الأعضاء فحسب، بل ينبغي النظر في أمر إنشاء فئة جديدة من المقاعد التي تشغلها دول يمكن تسميتها بأعضاء شبه دائمين. والعضوية شبه الدائمة في المجلس يمكن شغلها بالتناوب بين عدد محدد من الدول التي تتم تسميتها وفقا لمعايير موضوعية هي: عدد السكان، والثقل التمثيلي، والوضع الجغرافي - السياسي، والامكانيات الاقتصادية، وسجل المساهمات في صون السلم والأمن الدوليين، والتوزيع الجغرافي. ويسرنا بصفة خاصة أن نلاحظ أن عددا كبيرا من البلدان تقدم باقتراحات مماثلة فيما يتعلق بإنشاء فئة جديدة من العضوية وتطبيق مبدأ التناوب.

ونحن أيضا مع الرأي القائل بأن مجلس الأمن يجب أن يكون محققا للصفة التمثيلية من الوجهتين الكمية والنوعية معا. وبعبارة أخرى، يجب علينا أن نجد السبل والوسائل الكفيلة بإزالة احتمال أن نجد عضوا في الأمم المتحدة يضم عددا كبيرا من السكان وهو لا يصل إلى شغل عضوية في المجلس لفترة ممتدة من الزمن. وهذا الاحتمال يتعارض أيضا مع ديباجة الميثاق التي تبدأ كما يلي:

"نحن شعوب الأمم المتحدة ..."

وهو يقوض كذلك الثقل التمثيلي للمجلس.

إن إضفاء الطابع الديمقراطي على هيكل المجلس سيكون حافزا إضافيا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة للمشاركة بنشاط في أعمال المجلس، ومن شأنه أن يقوي السند الأدبي لتنفيذ قراراته. وبخلاف ذلك، لن يلقي مجلس الأمن تأييدا شعبيا للأنشطة التي يقوم بها.

ومن أشد المهام الماثلة أمامنا الحاحا إقامة نظام للضوابط والموازانات. فمبدأ المساءلة الديمقراطية موجود فعلا في الميثاق، وما يجب علينا أن نفعله الآن هو إعادة تنشيط مواده ذات الصلة. وفي هذا السياق، وبما أننا قد تركنا وراءنا الهيمنة الثنائية التي كانت قائمة على النظام الدولي، فإننا نعتقد أن العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة جديدة بأن يعاد النظر فيها.

إن الفقرة ١ من المادة ١٥ من الميثاق تنص فعلا على أن الجمعية العامة سوف لن "تتلقى" فحسب بل وأيضا "تنظر" في التقارير السنوية والخاصة الصادرة

الأمم المتحدة في مجموعها. ويدرك وفدي أن هذه يمكن أن تكون عملية طويلة. لذلك من الملح جدا أن نتخذ الخطوة الأولى بأسرع وقت ممكن.

ويعتقد وفدي اعتقادا جازما أن هذه المراجعة ينبغي أن تستند إلى المبادئ الواردة في المادة ٢٣ من الميثاق. كما أننا على استعداد للنظر في زيادة عدد الأعضاء الدائمين أو غير الدائمين، وكذلك في إيجاد فئات أخرى من العضوية. وتقرير الأمين العام (A/48/264 و Add.1-4) يوفر معلومات أساسية مفيدة وقيمة للنظر في الأمر. والآراء المرسله إلى الأمين العام ستكون لها أيضا أهمية كبيرة لمداولاتنا بشأن هذه القضايا.

ولابد أن تكون مسألة الأداء الفعال لمجلس الأمن والشفافية في طرائق عمله من المسائل الهامة بصدد إصلاح المجلس. وفي حين نجد أن الضرورات الناشئة عن الصراعات المختلفة في العالم قد اقتضت من مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته دون توان وبسرعة فليس هناك بديل ناجع عن العملية الشفافة والديمقراطية التي تستند إلى قاعدة واسعة من التأييد من جانب العضوية بأكملها. إن القرارات التي يتخذها مجلس الأمن يجب أن تتخذ بصورة علانية، وأن تكون هذه هي الصورة التي يراها بها الآخرون، وذلك حتى تحظى هذه القرارات بما تحتاجه لكي تكون فعالة من التأييد العريض القاعدة. وثمة أسلوب متواضع لكنه قد يكون فعالا في المساعدة على زيادة الاتصال وتحسين تفهم قرارات المجلس، هو إنشاء حلقة وصل عن طريق ناطق باسم المجلس - وهذه وسيلة قد تكون مستطاعة بمقتضى أحكام الفقرة ٢ من المادة ١٢ من الميثاق - أو ربما بإقامة اتصال منتظم مع المجموعات الإقليمية.

وهذه المسائل ترتبط ارتباطا وثيقا ويرد أمرها تماما بصدد مسألة أخرى هامة لا يصح تجاهلها: ألا وهي العلاقة بين مجلس الأمن والعضوية بأكملها - وأقصد الجمعية العامة. وإذا ما حسن الاتصال بين مجلس الأمن والجمعية العامة صار من المرجح أن تنشأ علاقة أفضل بينهما.

وعلى الرغم من أن هذه المسألة لن تكون سهلة الحل، فإنها لن تستعصي على الحل إذا ما توفرت الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء على التعاون والقيام معا باستنباط حل صالح للتطبيق. لقد سبق لنا أن قمنا بذلك في الماضي. ويمكننا أن نقوم على وجه أفضل في الأيام القادمة. وبكل تأكيد، ينبغي قبل حلول

إن الوكيل الذي يعهد إليه الميثاق بسلطة التصرف في هذه الظروف هو مجلس الأمن، ولكن ثمة رغبة متزايدة، من جانب العضوية العامة للمنظمة في رؤية الأمم المتحدة وقد أصبحت أكثر توازنا وأكثر تمثيلا لأعضائها، لا سيما داخل أهم وكيل لها الذي هو وكيل تقع عليه مسؤوليته صون السلم والأمن الدوليين.

إن استجابات الدول الأعضاء لقرار العام الماضي ٦٢/٤٧ بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية تدل بوضوح على استمرار رغبة أعضاء الجمعية العامة في رؤية تغيير في عمليات صنع القرار التي تتعلق بإدارة السلم والأمن الدوليين.

وبشعور بمثل هذا القلق وهذه الرغبة في التغيير، يود وفد بلدي أن يشارك في هذه المناقشة. إننا نعتقد أن الحوار هو الخطوة الأولى في أية عملية للتغيير. ومشاطرة أوجه القلق المشتركة وتجنب المواجهة ربما كانا أفضل طريقة لتحسين الأمم المتحدة في البيئة السائدة بعد الحرب الباردة.

إن الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة طرأت عليها تغييرات عديدة: إلا أن مجلس الأمن ظل على حاله دون تغيير يذكر منذ عام ١٩٤٥. وحسب نص المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن الجمعية العامة عهدت إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي وبأن يعمل نيابة عنها. لذلك من اللازم التماس آراء الجمعية العامة. إننا لا نريد أن نتجاوز ولاية الجمعية العامة على النحو الوارد في المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة. لكن وفدي يرى أن الظروف تقتضي إجراء مراجعة شاملة لمجلس الأمن. والأمر الأكثر أهمية هو أن مسألة التمثيل العادل ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من هذه المراجعة.

إن آخر مرة تم فيها توسيع مجلس الأمن كانت في عام ١٩٦٣. واستند هذا إلى المنطق القائل بأن عضوية الأمم المتحدة قد ازدادت زيادة كبيرة - من ٥١ في عام ١٩٥٤ إلى ١١٣ في عام ١٩٦٣. والآن بعد مرور ٣٠ عاما، يوجد ١٨٤ عضوا. والتغييرات العميقة في المنظومة الدولية وفي تضاريس القوة، وكذلك الزيادة الحاصلة في عدد الدول الأعضاء إنما هي أسباب وجيهة للنظر في جميع جوانب مسألة زيادة عضوية مجلس الأمن. ودراسة هذه القضية يجب أن تتضمن أيضا استعراضا للمسائل المتصلة بطرائق عمل مجلس الأمن، والعلاقة المتطورة بين مجلس الأمن وعضوية



عليها تحت هذا البند الهام من بنود جدول أعمال الجمعية العامة في جلساتها العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.

الذكرى الخمسين لانشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥، أن نكون قد نفذنا بالكامل الاصلاح الذي نسعى الآن لإدخاله على مجلس الأمن. إن وفد تايلند على استعداد أن يشترك اشتراكا نشطا في العمل على تحقيق هذه الغايات، وأن يدعم دعما كاملا المهام التي نحن عاكفون